

(١) الالتزام بالتسليم:

- يرتب البيع التجاري نفس الالتزامات التي يترتبها البيع، بوجه عام، في القانون المدني. فيلتزم البائع بتسليم الشيء المبيع إلى المشتري. ويكون التسليم بوضع المبيع تحت تصرف المشتري بحيث يتمكن من حيازته والانتفاع به دون عائق ولو لم يستول عليه استيلاء مادياً والغائب، في النوع التجارية، أن يكون التسليم رمزياً، ويكون ذلك بتسليم الصكوك الممثلة للبضاعة، وكسبتي نقل البضاعة أو إيصال إيداعها في مستودع عام.
- ويراعي في التسليم أن يرد على البضاعة المتفق عليها بالأصناف والكميات المحددة بالعقد. ومع ذلك لا يعتد عند تسليم المبيع بما يطرأ عليه من نقص أو تلف يقضي العرف بالتسامح فيه .
- ويجب أن يتم التسليم في المكان والزمان المبينين في العقد.
- ويجب في حالة عدم تحديد ميعاد للتسليم، أن يتم بمجرد إبرام العقد ما لم تستلزم طبيعة المبيع أو يقضى العرف بتحديد ميعاد آخر.

(٢) جزاء الإخلال بالالتزام بالتسليم:

سؤال فرعي ما هو جزاء أخلال البائع بالالتزام بالتسليم ؟

- إذا أخل البائع بالتزامه بالتسليم، فللمشتري الخيار بين طلب التنفيذ العيني وبين طلب الفسخ مع التعويض في الحالتين عما أصابه من ضرر.

لكن المشرع وضع تحت تصرف المشتري البتين يستطيع بهما توقي الفسخ، هما مكنة الاستبدال وانقاص الثمن.

سؤال جزئي ما هي الآلية التي منحها المشرع للمشتري لتوقي الفسخ ؟

(١) مكنة الاستبدال:

- وهي آلية يمكن اللجوء إليها في حالة تخلف البائع عن التسليم في الميعاد المحدد في العقد. وبمقتضاها يكون للمشتري، بعد إخطار البائع بضرورة التنفيذ خلال مدة مناسبة وعدم قيام هذا الأخير بالوفاء بالتزامه خلالها، أن يحصل على شيء مماثل للمبيع على حساب البائع ومطالبته بالفروق بين الثمن المتفق عليه وما دفعه بحسن نية للحصول على ذلك الشيء. وإذا كان للمبيع سعر معلوم في السوق، جاز للمشتري - أن يطالب البائع بالفروق بين الثمن المتفق عليه وسعر السوق في اليوم المحدد للتسليم.

(٢) إنقاص الثمن:

- وهي آلية تفترض أن الشيء المبيع قد سلم إلى المشتري بالفعل، ولكن تبين أن كميته أو صنفه أقل مما هو متفق عليه أو أن به عيباً أو غير مطابق للشروط. والهدف من اللجوء إليها هو توقي فسخ البيع.

ولاعمال هذه الآلية يشترط:

- [أ] ألا ينشأ عن النقص أو العيب أو عدم المطابقة عدم صلاحية المبيع للغرض الذي أجده له المشتري أو صعوبة تصريفه.
- [ب] ويجب على المشتري أن يخطر البائع بوجود هذه الأمور خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تسليم المبيع إليه تسليماً فعلياً.
- [ج] وأن يقيم عليه دعوى إنقاص الثمن في ظرف ستين يوماً من تاريخ هذا التسليم، وإلا سقطت حقه في إقامتها ما لم يثبت غش البائع. وفي جميع الأحوال تسقط الدعوى بانقضاء ستة أشهر من تاريخ التسليم الفعلي.

سؤال جزئي ما الحكم فيما لو كانت كمية الشيء المبيع تزيد على المقدار المتفق عليه في العقد ؟

- يجب قيام المشتري بتكملة الثمن خلال خمسة عشر يوماً. فإن رفض ذلك يقضي للبائع باسترداد هذه الزيادة.
- ويجب على البائع إقامة دعوى الاسترداد في ظروف ستين يوماً من تاريخ تسليم المبيع إلى المشتري تسليماً فعلياً، وإلا قضى بعدم قبولها، ويجوز الاتفاق على تعديل المواعيد سالفة الذكر، كما يجوز إعفاء البائع من مراعاتها.

(سؤال امتحان)

سؤال ما هو جزاء تخلف الوفاء بالأقساط في عقد البيع بالتقسيط ؟

١٠ يتضمن عقد البيع بالتقسيط، غالباً، شروطاً مرهقة بالمشتري. ولعل من أحد الشروط الدارجة في العمل الشرط الذي ينص على أنه إذا تخلف المشتري عن دفع أحد الأقساط، كان للبائع أن يفسخ البيع وأن يحتفظ بالأقساط المدفوعة تعويضاً عن الفسخ. وكذلك الشرط الذي يقضى بحرمان المشتري من الأجل، وبحلول الأقساط المستقبلية.

لكن المشرع التجاري تدخل لتنظيم هذه الشروط بما يمنع عسف البائع بالمشتري، وذلك على النحو التالي:

أ) إذا وفي المشتري عدداً كبيراً من الأقساط، حددها المشرع بخمسة وسبعين في المائة، وتخلف عند دفع أحد أقساط الثمن، فلا يجوز الحكم بفسخ البيع متى طلبه البائع، فما دام التنفيذ العيني ممكناً للبائع أن يطلبه وللقاضي أن يمنح المشتري مهلة للوفاء إذا اقتضت حالته ذلك.

ب) وفي حالة الحكم بفسخ البيع، يجب على البائع أن يرد الأقساط التي قبضها بعد استئصال ما يعادل أجره الانتفاع بالمبيع بالإضافة إلى تعويض عن التلف الذي لحقه بسبب الاستعمال غير العادي.

١١ ويقع باطلاً كل اتفاق على تحميل المشتري التزامات أشد من ذلك. وهذا الحكم ليس إلا تطبيقاً للقواعد العامة في الشرط الجزائي، الذي يجوز تخفيضه متى كان متعلقاً فيه غير أن هناك اختلافاً كبيراً بين حكم القواعد العامة وهذا الحكم. إذ التخفيض وفقاً للقواعد العامة جوازياً بينما هو وجوبي بالتطبيق لنص المادة ٢/١٠٥ تجاري عندما يزيد مجموع الأقساط المدفوعة على أجره الانتفاع بالشئ المبيع والتعويض عما لحقه من تلف نتيجة استعماله غير العادي.

ج) أما فيما يتعلق بالشرط الذي يقضى بحلول الثمن بأكمله عند عدم الوفاء بأحد الأقساط في ميعاد استحقاق، فإنه لا يكون نافذاً إلا إذا تخلف المشتري عن دفع قسطين متتاليين على الأقل.

(سؤال امتحان)

سؤال أكتب في الضمانات المقررة للبائع في عقد البيع بالتقسيط ؟

(١) شرط الاحتفاظ بالملكية:

١٢ قد يشترط البائع الاحتفاظ بملكية المبيع. ويسمى هذا الشرط "شرط الاحتفاظ بالملكية". وهو شرط صحيح. ويترتب على هذا الشرط أن تنتقل حيازة المبيع بالتسليم إلى المشتري ولكنه لا يعتبر مالاً له ما دام أن الثمن لم يدفع بتمامه، وإنما تظل الملكية للبائع.

١٣ ومن ثم يتمتع على دائني المشتري التنفيذ على المبيع لأنه غير مملوك لمدينهم. ولكن يشترط لترتب هذا الأثر أن يكون الشرط مدوناً في ورقة ذات تاريخ ثابت وسابق على حق الغير.

١٤ وجدير بالملاحظة أن شرط الاحتفاظ بالملكية يتعطل أثره كلية في حالة إفلاس المشتري، فلا يجوز للبائع أن يطلب فسخ البيع أو استرداد المبيع، كما يسقط حقه في الامتياز المقرر للبائع، وهذا أمر منطقي، إذ في أعمال أثر الشرط إهدار لمبدأ المساواة بين الدائنين. هذا فضلاً عن أن دائني المفسد قد أدخلوا الشئ المبيع في حسابهم عندما تقدموا لاحتجحه الائتمان. ولا يبق أمام البائع سوى الدخول في تقليصة المشتري.

(٢) حظر التصرف في المبيع قبل الوفاء بكامل أقساط الثمن:

١٥ ولحماية البائع من ضياع حقوقه، حظر المشرع على المشتري التصرف في المبيع قبل أداء الأقساط بأجمعها إلا بإذن مكتوب من البائع. ورصد المشرع لمخالفة هذا الحظر جزاءين أحدهما مدني والآخر جنائي:

(أ) أما الجزاء المدني

١٦ فيتمثل في عدم نفاذ التصرف في حق البائع، شريطة أن يثبت هذا الأخير أن المتصرف إليه كان عالماً وقت إجراء التصرف بعدم وفاء المشتري الثمن بأكمله فضلاً عن حق البائع في مطالبة المشتري بأداء الأقساط الباقية فوراً. فإن فشل البائع في هذا الإثبات نفذ التصرف في حقه لكون المتصرف إليه حسن النية.

أ. محمد عبد الستار ٢٠١٣ - ٢٠١٤

ولا يستقيم هذا الحكم إلا في حالة عدم وجود شرط الاحتفاظ بالملكية في عقد البيع. فإذا وجد مثل هذا الشرط (ب) أما الجزء الجنائي

فيمثل في اعتبار مخالفة الحظر جريمة يعاقب عليها المشتري بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.

(سؤال امتحان)

سؤال

أكتب في عقد التوريد؟

ماهيته ونظامه القانوني:

ومن الصور الخاصة للبيع عقد التوريد. وهو العقد الذي بمقتضاه يتعهد المورد بتوريد سلعة ما على فترات دورية منتظمة.

محل عقد التوريد:

ومحل عقد التوريد، باعتباره أحد صور البيع، هو الشيء المطلوب توريده والتمن، ولقد وضع المشرع التجاري عدة موجبات في هذا الشأن تتمثل فيما يلي: (١) إذا اتفق على الحد الأدنى والأقصى لما يلتزم به المورد، حاز لطالب التوريد تعيين الكمية التي تلزمه بشرط أن يخطر بها المورد في وقت مناسب.

(٢) فإن تم الاتفاق على الحد الأدنى وحده، فلطالب التوريد تحديد الكمية التي يحتاجها على أن يخطر بها المورد في وقت مناسب وإلا نقل عن الحد الأدنى المتفق عليه. أما المنتج فغالباً ما يتم تحديده على أساس سعر الوحدة. ولكنه قد يعدل تطبيقاً لنظرية الظروف الطارئة.

التزامات أطراف عقد التوريد وجزاء الإخلال بها:

أكتب في التزامات أطراف عقد التوريد وجزاء الإخلال بها:

سؤال فرعي

يجب على أطراف عقد التوريد تنفيذ الإلتزامات الملقاه على عاتقهم. فإذا تخلف المورد عن تنفيذ إلتزامه بشأن أحد التوريدات الدورية، فلا يلتزم طالب التوريد بدفع الثمن المقابل لهذه الفترة، ولا يجوز لأي طرف أن يطلب فسخ العقد إذا تخلف الطرف الآخر عن أداء التزاماته، اللهم إلا إذا كان من شأن هذا التخلف إحداث ضرر جسيم له أو إضعاف الثقة في مقدرة الطرف المتخلف عن التنفيذ على الاستمرار في تنفيذ التوريدات اللاحقة بصورة منتظمة. ومتى تم الفسخ فلا يكون له اثر رجعي باعتبار أن التوريد عقد زمني.

(نهاية سؤال فرعي)

شرط القصر:

ما المقصود بشرط القصر؟

سؤال فرعي

وكثيراً ما يقرن التوريد بشرط القصر، أي قصر تعامل طالب التوريد على المورد الذي تعاقده معه على التوريد. وقد استقر القضاء على صحة هذا الشرط على أن يكون مؤقتاً في الزمن، ولقد تبني المشرع التجاري هذا الاتجاه. ويتضح أن شرط القصر موقوف بمدة معينة، وهي خمس سنوات من تاريخ إبرام العقد بين طالب التوريد والمورد. ويجوز تجديد هذه المدة لمرة واحدة فقط. ويشترط، لكي يقع التجديد صحيحاً، أن يكون بعد انتهاء المدة الأولى؛ وأن يكون باتفاق صريح. فالامتداد الضمني لا قيمة له.

مدة عقد التوريد:

ويترك تحديد مدة العقد لاتفاق الطرفين. فإذا اتفق على أجل للتوريد، فالمفروض أنه مشروط لصالح الطرفين بحيث لا يجوز تعديله إلا برضاتهما، أما إذا اتفق على ترك تحديد أجل لطالب التوريد، فيجب على هذا الأخير إخطار المورد في ميعاد مناسب بالأجل الذي يحدده.

أكتب في التفرقة بين الوكالة بالعمولة والوكالة العادية؟

سؤال

تختلف الوكالة بالعمولة اختلافاً جذرياً عن الوكالة العادية، وتتجلي مظاهر هذه الاختلاف فيما يلي:

أولاً: الوكالة بالعمولة عقد تجاري، يكتسب من يزاولها على سبيل الاحتراف صفة التاجر، وتخضع لأحكام قانون التجارة أما الوكالة العادية فهي عقد من اختصاص القانون المدني، ولا يكتسب القائم بها صفة التاجر حتي ولو كان يتقاضى أجراً

محمد عبد الستار ٢٠١٣ - ٢٠١٤

ثانياً: الوكالة بالعمولة من عقود المعاوضات ، لأن الوكيل بالعمولة يأخذ مقابل ما أعطي

○ **أما الوكالة العادية** فهي بحسب الأصل من عقود التبصرع لا يحصل فيها الوكيل علي أجر نظير ما قام به لحساب موكله ، ما لم ينص العقد صراحة علي خلاف ذلك .

ثالثاً: يقرر المشرع للوكيل بالعمولة ضمانات تكفل له الحصول علي عمولته ، فله ، فضلاً عن حق الحبس ، امتياز خاص يتقل البضائع المسلمة إليه من الموكل ، بحيث يستوفي حقه من ثمنها بالأولوية عن سواه من الدائنين .

○ **أما الوكيل العادي** فلم يرصد له القانون المدني ضمانات خاصة .

○ ونظراً لاختلاف بين هذين النوعين من الوكالة ، لابد من البحث عن معيار التمييز بينهما ، ومن استطلاع موقف كل من الفقه والقضاء وقانون التجارة الجديد في هذا الشأن .

أولاً: موقف الفقه من معيار التمييز بين نوعي الكفالة :

الاتجاه الأول : طبيعة العمل المعهود به إلي الوكيل بالعمولة :

○ يرى أصحاب هذا الاتجاه أن المعيار ، يكمن في طبيعة العمل الذي يعهد إلي الوكيل بالعمولة القيام به ، فإذا كان هذا العمل تجارياً أعتبرت الوكالة وكالة بالعمولة ، أما إذا كان العمل مدنياً فإن الوكالة تعتبر وكالة عادية أي مدنية

○ ويضيف أنصار هذا الرأي ، إلي هذا المعيار ، شرطاً آخر هو أن يحترف الوكيل بالعمولة القيام بالأعمال التجارية لحساب الغير ، بحيث إذا أُنْتَفِيَ هذا الشرط أصبحت الوكالة وكالة عادية .

○ **ويعيب أصحاب الاتجاهات الأخرى علي هذا الاتجاه** أن بعض الوكلاء بالعمولة المحترفين يكفلون ببيع المحصولات الزراعية وهي في ذاتها أعمال مدنية ، ولا يوجد أدنى منفرق للفرقة بين مثل هذا الوكيل وبين غيره ممن يكفلون بعمليات تجارية .

ثانياً: موقف القضاء من المعيار

○ **والقضاء المصري** في هذا المجال ، يتسم بالتردد ، فتارة تبني معيار طبيعة الأشياء التي يرد عليها التعامل ، وتارة أخرى يعتنق معيار الكيفية التي يتعاقد بها الوكيل .

○ أما القضاء الفرنسي فقد استقرت أحكامه علي الأخذ بمعيار طريقة تعاقد الوكيل لتمييز الوكالة بالعمولة عن الوكالة العادية .

ثالثاً: المعيار في قانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩

○ والمطالع لنصوص المواد الخاصة بالوكالة التجارية والوكالة بالعمولة ، قد يستنتج انحصار هذا القانون لمعيار طبيعة العملية المعهود بها إلي الوكيل وطريقة مباشرته لعمله ، فإذا كانت العملية من طبيعة تجارية ، وكان الوكيل محترفاً ، أعتبرت الوكالة وكالة بالعمولة .

○ فيستخلص من جماع هذه النصوص ضرورة توافر عنصرين متلازمين ، لكي توجد الوكالة التجارية وهما :

○ **أولاً: أن يكون موضوع الوكالة عملاً تجارياً**

○ **ثانياً: أن يكون الوكيل محترفاً** ، فإن تخلف أي من هذين العنصرين أعتبرت الوكالة وكالة عادية تخضع لأحكام القانون المدني .

○ ولما كانت الوكالة بالعمولة ، حسب تعبير المشرع التجاري نفسه ، إحدى أنواع الوكالة التجارية ، فينبغي لوجودها ، إذا ، أن يكون محلها عملاً تجارياً وأن يكون القائم بها محترفاً .

○ وهذا الاستنتاج أو الاستخلاص في غير محله ، ويتعين تنحيته جانباً فالأحكام سالفة الذكر تتعلق بالوكالة التجارية النيابة ، أي التي يقوم فيها الوكيل بالعمل المعهود إليه باسم ولحساب الموكل ، وطبيعي أن يكون موضوعها عملاً تجارياً ، ليتسني التفرقة بينها وبين الوكالة العادية .

○ **أما الوكالة بالعمولة** وإن كانت نوعاً من أنواع الوكالة التجارية فلها أحكامها الخاصة .

○ وفي اعتقادنا أنه بالرجوع إلي الأحكام الخاصة بالوكالة بالعمولة يتضح أن المشرع قد اقتصر لمعيار الكيفية التي يتعاقد بها الوكيل للتمييز بين الوكيل بالعمولة وبين كل من الوكالة التجارية والوكالة العادية فتعريفه للوكالة بالعمولة بأنها

العقد الذي يتعقد بمقتضاه الوكيل بأن يجري بأسمه تصرفاً قانونياً لحساب الموكل ، يدل علي انحيازه الكامل لمعيار طريقة تعاقد الوكيل ، كما أن عبارة تصرفاً قانونياً قد جاءت عامة ومطلقة دون تخصيصها أو تقييدها بوصف معين ، مما يقطع بعدم التفات المشرع إلي معيار طبيعة العملية موضوع الوكالة ، وما إذا كانت تجارية أم مدنية .

المعيار ، إذا ، هو طريقة تعاقد الوكيل المختار ، فإذا تعاقد بأسمه الشخصي ولحساب موكله ، فهذه هي الوكالة بالعمولة ، حتي ولو كان العمل موضوع الوكالة من طبيعة مدنية .

(سؤال امتحان)

أكتب في التزامات الوكيل بالعمولة ؟

سؤال

أولاً : القيام بالعمليات القانونية المكلف بها :

(١) تقديم المعلومات اللازمة للموكل :

ويلتزم الوكيل بأن يحيط الموكل علماً بالصفقات التي يبرمها لحسابه وأن يقدم له المعلومات النافعة عن الصفقة المكلف بإبرامها إذ الوكيل أعلم من موكله بها وأكثر خبرة في أغلب الحالات. وقد يصدر إليه الموكل تعليمات ضارة جهلاً منه بحالة السوق. عندئذ يتعين على الوكيل أن يحيطه علماً بكل ما يمكن أن يفيد العلم به.

ولا يلتزم الوكيل أن يحيط موكله علماً باسم المتعاقد الآخر. فذلك ما يسمى بحق الكتمان.

وقد ينص الاتفاق أحياناً أن يخطر الوكيل الموكل بكل تفصيلات الصفقة وشروطها قبل إبرامها

(٢) الاحتفاظ بسرية اسم الموكل :

ويلتزم الوكيل بأن يحتفظ باسم الموكل سراً إذا طلب منه ذلك. إذ مادام الوكيل يتعاقد باسمه الشخصي فإن اسم الموكل يمكن أن يكون بمنأى عن نطاق التعاقد مع الغير. علي أن إخفاء اسم الموكل لا يدخل في جوهر عقد الوكالة بالعمولة بل قد تقضي مصلحته أن يذاع هذا الاسم.

(٣) ألا يكون الطرف الثاني في التعاقد :

وهذا المنع عام بالنسبة لجميع الوكلاء وعلة التحريم هي تعارض مصلحة الوكيل الشخصية مع مصلحة الموكل. ولا صعوبة في شرح هذه العلة، فأغلب الظن ألا يخلص الوكيل في مزاعة مصلحة موكله. ومع ذلك يجوز مخالفة هذا المنع في الحالات التالية :

[أ] إذا أذن له الموكل في ذلك.

[ب] أو إذا كانت تعليمات الموكل بشأن الصفقة ضريحة ومحددة ونفذها الوكيل بدقة.

[ح] أو إذا كانت الصفقة تتعلق بسلعة لها سعر محدد في السوق واشترائها الوكيل أو باعها بهذا السعر.

وتثور في مثل هذه الحالات مشكلة كيفية العقد، وهل هو عقد بيع أم عقد وكالة؟

مما لا شك فيه أنه في هذه الحالات يرتفع عن العلاقة بين الموكل والوكيل بصفة الوكالة ، ويصبح العقد الذي يربطهما بيعاً أو شراء علي حسب الأحوال ، ولذا لا يستحق الوكيل عمولته .

وقد يتعاقد الوكيل مع نفسه دون أن تكون مصلحته الشخصية موضع الاعتبار، كما إذا كان وكيلاً بالعمولة عن الطرفين. فهو موكل من البائع بالبيع، وموكل من المشتري بالشراء، فيعقد العقد بعد أن يقابل بين المصلحتين المتعارضتين. والعرف التجاري يسمح بهذا اللون من تعاقد الوكيل مع نفسه طالما أنه لم يغلب مصلحة أحد الطرفين.

ثانياً : تقديم حساب عن وكالته

إذا انتهى الوكيل من القيام بالعمليات القانونية والمادية التي تقتضيها وكالته فإنه يلتزم ، بأن يقدم حساباً لموكله، مؤيداً بالمستندات. والقاعدة أن الوكيل لا يستخلص لنفسه أي منفعة شخصية خارج العمولة المتفق عليها، حتى ولو كانت هذه المنفعة نتيجة مهارته أو تأثيره أو علاقته. فيجب، إذا، لن يكون الحساب مطابقاً للحقيقة. فإذا تضمن عن عمد بيانات غير صحيحة، جاز للموكل رفض الصفقات التي تتعلق بها هذه البيانات فضلاً عن حقه في المطالبة بالتعويض ولا يستحق الوكيل أجراً عن الصفقات المذكور.

ثالثاً : مسؤولية الوكيل بالعمولة

مسئولية مشددة :

- مسؤولية الوكيل عن العمليات القانونية التي يجريها مسئولية مشددة ليس فقط لأن الوكالة بالعمولة وكالة مأجورة، وإنما أيضاً لأن الوكيل بالعمولة تاجراً. لذلك يجب أن يندل في تنفيذ الوكالة عناية التاجر الحريص.
- وتثور مسئوليته إذا لم يتصرف بحسن نية في تنفيذ العملية محل الوكالة فهو مسئول عن الأخطاء التي يرتكبها في هذا التنفيذ ، كما لو تعامل مع شخص ظاهر الإعسار أو معروف عنه المماثلة ، وهو مسئول عن هلاك أو تلف البضائع والأشياء التي يخوِّزها لحساب الوكيل بالعمولة في إتباع تعليمات الموكل ، فإنه يلتزم بتعويضه عن الضرر ، ويختلف مقدار التعويض ونوعه باختلاف الضرر الواقع .

(سؤال امتحان)

اكتب في ضمانات الموكل والوكيل بالعمولة ؟

سؤال

ضمانة عامة - التضامن عند التعدد :

- وهناك ضمانة عامة يجدها كل من الطّرفين في قاعدة أساسية من قواعد القانون التجاري عند تعدد الوكلاء أو الموكلين، افتراض التضامن بين المدينين.
- ويلاحظ أن هذه القاعدة منصوص عليها في القانون المدني ولكن ليس على إطلاقها. إذ يفرق القانون المدني بين حالة تعدد الوكلاء وحالة تعدد الموكلين لذلك جميع الوكلاء متضامنون قبل الوكيل في تنفيذ الوكالة، ما لم يتفق على غير ذلك.

● أما فيما يتعلق بتضامن الوكلاء،

لا ينشئ هذا التضامن إلا في حالتين :

- (١) حالة ما إذا كانت الوكالة غير قابلة للانقسام، كما إذا وكل شخص وكيلين في شراء سيارة مثلاً.
- (٢) وحالة وجود خطأ مشترك بين الوكلاء.

- أما فيما يتعلق بالوكالة بالعمولة، فإن تضامن الوكلاء، إذا تعددوا، يستند إلى القاعدة العرفية التجارية فكأن القاعدة، إذا، هي أن الموكلين إذا تعددوا يكونون متضامنين في المسؤولية إزاء الوكيل بالعمولة وكذلك الوكلاء بالعمولة إذا تعددوا يكونون متضامنين في المسؤولية إزاء الموكل.

ضمانة خاصة بالموكل : استرداد البضاعة التي في حيازة الوكيل المفلس :

- إذا أفلس الوكيل بالعمولة، فلموكل حق استرداد البضاعة التي في حيازته ويمكن للموكل مباشرة حق الاسترداد في حالتين :
- حـ الأولى : حالة ما إذا كان الوكيل بالعمولة مكلفاً بالبيع، فسلمه الموكل البضاعة، ثم أفلس الوكيل قبل أن تنتقل ملكيتها إلى المشتري وقبل أن تخرج من حيازته.
- حـ الثانية : حالة ما إذا كان الوكيل مكلفاً بالشراء فاشترى البضاعة فعلاً لحساب موكله، فأصبح الموكل بذلك مالكا لها، ودخلت البضاعة في حيازة الوكيل ثم أفلس هذا الأخير قبل أن ينقل حيازة البضاعة إلى الموكل.
- حـ في هاتين الحالتين يحق للموكل استرداد البضاعة من تقليسة الوكيل، إذا اثبت ملكية البضاعة واستطاع أن يعيدها بالذات في مخازن الوكيل .

ضمانة خاصة بالوكيل بالعمولة :

حق الوكيل في الحبس :

- تعطي المادة ١/١٥٩ تجاري للوكيل بالعمولة الحق في الحبس لإرغام الموكل على تنفيذ التزاماته المقابلة. ويختلف الحق في الحبس طبقاً لقانون التجارة الجديد عنه في ظل قانون التجارة الملغى فوفقاً لهذا القانون الأخير كان مجال الحق في الحبس المخول للوكيل بالعمولة أوسع من مجاله وفقاً لنص المادة ٢٤٦ مدني فيما يتعلق بشرط الارتباط بين الشيء المحبوس وبين المبالغ والمصروفات فهذا الارتباط محكم في نص المادة ٢/٢٤٦ مدني التي تشترط أن يكون بين المبالغ والشيء المحبوس مباشرة، لكنه فضفاض في نص المادة ٨٥ تجاري ملغى التي تكفي بأن يكون الارتباط المباشر بين المبالغ وحق الوكالة بوجه عام.

٥٠ أما القانون الجديد فلم يشأ أن يخرج عن القواعد المقررة في القانون المدني، بمعنى أن الحق في الحبس يتطلب وجود ارتباط مباشر بين المبالغ التي أنفقها الوكيل بالعمولة والشئ الذي يمارس عليه هذا الحق .

(هام جدا)

سؤال أكتب في حق السمسار في الحصول على الأجر المتفق عليه ؟

سؤال

حق السمسار في الحصول على الأجر المتفق عليه :

٥١ يتقاضى السمسار، في مقابل الخدمة التي يقدمها لعملائه، أجراً يسمى سمسرة أو عمولة، يتفق عليه عادة في العقد. وقد يكون مبلغاً محدداً، ولكن الغالب أن يكون نسبة معينة من قيمة الصفقة، والغالب أيضاً أن يجري عرف خاص بأجر السمسار الذي يحترف التوسط في نوع معين من العقود

سؤال فرعي هل يجوز للقاضي أن يعدل من قيمة الأجرة المتفق عليها بالزيادة إذا وجد أنها لا تتناسب مع المجهود الذي بذله بالسمسار ؟

٥٢ نحن نعرف أن القاعدة العامة إذا اتفق على أجر الوكالة كان هذا الأجر خاضعاً لتقدير القاضي إلا إذا دفع طوعاً بعد تنفيذ الوكالة. وقد ذهبت بعض المحاكم إلى القول بجواز تطبيق هذا النص على أجر السمسار. ولكن هذا الرأي يتعرض لنقد غالبية الفقهاء.

وذلك أولاً لأن هذا النص استثنائي وخاضع بالوكالة.

وثانياً لأن تدخل القاضي هنا يقصد به حماية الوكيل من احتمال إساءته لتقدير جهوده قبل أن يبدأ بالقيام بها، والمفروض أن السمسار المحترف تاجر في غير حاجة إلى مثل هذه الحماية.

٥٣ وإذا كان غالبية الفقه يرى عدم جواز زيادة أجر السمسار عما اتفق عليه، فيجوز للمحكمة، حماية للمتعاامل مع السمسار، أن تخفض أجره إذا رأت أنه لا يتناسب مع ما بذله من جهد في إبرام الصفقة.

سؤال فرعي ما هي شروط استحقاق السمسار لعمولته ؟

ولكي يستحق السمسار عمولته لابد من توافر شروط ثلاثة وهي :

(١) أن يستند عمل السمسار إلى تفويض من العميل،

٥٤ أي أن يقوم السمسار بعمله مستنداً إلى عقد سمسرة يربطه بالعميل. والسمسار يستحق عمولته من الطرف الذي فوضه فقط، وعلى ذلك إذا قام السمسار من تلقاء نفسه بالتقريب بين متعاقدين، فلا يستحق على ذلك أجر، وعلى العكس من ذلك، إذا كلفه الطرفان معاً فإنه يستحق عمولته منهما معاً ولكن بلا تضامن بينهما ما لم يتم الاتفاق على غير ذلك .

٥٥ أما إذا فوض أشخاص متعددون سمساراً واحداً في عمل مشترك بينهم كانوا مسؤولين بالتضامن قبله عما يستحقه من أجر.

(٢) وأن يتم الاتفاق بين الطرفين.

٥٦ أما إذا فشل السمسار في العثور على متعاقد آخر يقبل شروط عمله فإنه لا يستحق أي أجر، حتى ولو كان السمسار قد بذل في ذلك جهداً غير منتج. ولكن إبرام الاتفاق يكفي لاستحقاق الأجر، فلا يشترط أن يتم تنفيذ العقد كله أو بعضه.

٥٧ أما إذا كانت الشكلية شرط انعقاد العقد، كبيع السفينة مثلاً، فيرى بعض الفقهاء أن أجر السمسار لا يستحق إلا إذا تم الشكل الذي يتطلبه القانون،

٥٨ ونحن لا نرى هذا الرأي، لأن دور السمسار هو في التوفيق بين المتعاقدين والوصول بهما إلى مرحلة تلاقي العروض تلاقياً كاملاً، فإذا نجح في ذلك استحق أجره، ولا شأن له بعد ذلك بصياغة العقد وإفراده.

٥٩ ولقد تبنى المشرع في قانون التجارة الجديد هذا الاتجاه الأخير.

٦٠ وإذا كان العقد معلقاً على شرط واقف فلا يستحق السمسار أجره إلا بتحقيق الشرط. أما إذا كان معلقاً على شرط فاسخ؛ فيستحق السمسار أجره بمجرد إبرامه. ويثور الخلاف في حالة ما إذا تحقق الشرط الفاسخ؛

[أ] فيرى البعض أن الأثر الرجعي يجعل العقد كأن لم يكن، وبالتالي يجب على السمسار أن يرد العمولة.

محمد عبد الستار ٢٠١٣ - ٢٠١٤

- ب] ويفرق البعض الآخر بين ما إذا كان الشرط الفاسخ متعلقاً بأسباب شخصية، وهذا لا يكون لتحقيقه أثر في ضرورة استبقاء السمسار أجره، وبين ما إذا كان الشرط الفاسخ متعلقاً بأسباب خاصة بموضوع العقد ذاته فيلزم السمسار يرد الأجر.
- ج] ويرى آخرون أن السمسار لا يرد العمولة حتى ولو تحقق الشرط الفاسخ. ونحن من أنصار الرأي الأخير، لأن الأثر الرجعي يقتصر على العقد الذي تضمن الشرط الفاسخ؛ فليس ذهن شأنه أن يؤثر على حق السمسار، ولقد أنحاز المشرع لهذا الرأي الأخير **○** كذلك لا يتأثر حق السمسار في العمولة ببطان العقد بعد ذلك إذا ثبت أنه لم يكن يعلم بسبب هذا البطلان.
- (٣) ويجب أن تكون هناك رابطة سببية بين جهود السمسار وبين إبرام الصفقة.
- وليس معنى ذلك أن يشترك السمسار في جميع مراحل المفاوضات، أو أن يحضر صياغة العقد، وإنما يكفي أن يتم العقد بناء على تدخله، ولم يكن هذا التدخل بارزاً في كل مراحل الصفقة.
- والسمسار يستحق أجره عن هذه الصفقة فقط، فإذا قام الطرفان، اللذان قرب بينهما السمسار، بإبرام عقود أخرى من ذات النوع فإن السمسار لا يستحق أي عمولة عن هذه العقود اللاحقة لأنها تمت دون تدخله.

سؤال	أكتب في انعقاد الرهن وأثبتاته وسريانه على الغير؟	(سؤال امتحان)
------	--------------------------------------------------	-----------------

انعقاد الرهن التجاري - سريان القواعد العامة:

- فعقد الرهن، عقد رضائي يكفي في انعقاده تباين التعبير عن إرادتين متطابقتين، وليس عقداً عينياً، وأصبح انتقال الحيابة التزاماً على الراهن، يترتب على انعقاد الرهن صحيحاً، وشرطاً لسريان الرهن على الغير
- وعقد الرهن عقد تبعية، فلا بد لصحته من أن يستند إلى التزام صحيح يراد أن يوفر الرهن ضمان تنفيذه، ويتوقف مصير الرهن على مصير الدين المضمون في نشأته وفي بقائه وفي بطلانه وفي انقضائه.
- ويجب أن يكون الشيء المرهون مما يدخل في دائرة التعامل، ومما يمكن بيعه استقلالاً بالمزاد العلني، ويجب أن يكون الراهن مالكا للشيء المرهون، وأن يكون أهلاً للتصرف فيه، ولا خلاف في كل هذه القواعد بين الرهن التجاري والرهن المدني.

إثبات الرهن التجاري وسريانه على الغير:

أولاً: رهن المنقول المادي:

سؤال فرعي أكتب في رهن المنقول المادي؟

- (أ) فقيماً يتعلق برهن المنقول المادي، نجد أن الإثبات، إذا كان الرهن مدنياً، يخضع للقواعد العامة في الإثبات. فإذا كانت قيمة الشيء المرهون تزيد على ألف جنيه وجب الإثبات بالكتابة. أما بالنسبة للغير فتشترط لنفاذ رهن المنقول في حق الغير، إلى جانب ضرورة انتقال الحيابة من يد الراهن إلى يد الدائن المرتهن، أن يدون العقد في ورقة شايخة التاريخ.
- (ب) أما فيما يتعلق بالرهن التجاري فقد خرج المشرع عن القواعد العامة، فيجوز إثباته فيما بين المتعاقدين وبالنسبة إلى الغير بكافة طرق الإثبات، كما لا يشترط لنفاذ الرهن في حق الغير أن يكون عقد الرهن مكتوباً أو أن تكون الورقة التي يدون فيها الرهن ثابتة التاريخ. بل يكفي لهذا النفاذ أن تنتقل حيابة الشيء المرهون إلى الدائن المرتهن أو إلى عدل يعينه المتعاقدان.
- (ج) مظاهر نقل الحيابة: والهدف من نقل الحيابة هو شهر حق الدائن المرتهن. لذلك يجب أن يكون انتقال الحيابة ظاهراً.

(د) مكنة الاستبدال:

سؤال جزئي هل يجوز استبدال محل الرهن وإحلال مال آخر محله؟ وهل يعتبر هذا الاستبدال بمثابة انقضاء للرهن القائم وإنشاء رهن بدلاً منه؟

○ وقد يكون محل الرهن قابلاً للتلف أو الهلاك أو يريد المدين الراهن استغلاله،

تواجه حالتين مختلفتين:

حالة الأولى: يجوز فيها الاستبدال، عندما يقرر الرهن على مال مثلي، دون أن تتطلب أي شرط لوقوعه. فهو استبدال قانوني.

أ. محمد عبد الستار ٢٠١٣ - ١٤

الحالة الثانية: قيدت فيها الاستبدال، عندما يكون محل الرهن مالاً قيمياً، بشروط معينة هي وجود اتفاق علي ذلك ابتداءً في عقد الرهن ورضاء الدائن المرتهن بالمال المستبدل. فهو استبدال اتفاقي،

وعلة المغايرة بين الحالتين ترجع إلي أن :

الحالة الأولى محض تطبيق لنظرية الحلول-العيني، فلا تحتاج إلي شروط إضافية.

أما الحالة الثانية فيه تجسيد لفكرة الالتزام البدلي الذي لا يصح إلا إذا تم الاتفاق عليه ابتداءً.

وفي الحالتين لا يؤدي الاستبدال إلي انقضاء حيازة الأموال المستبدلة وبالتالي انقضاء الرهن المقرر عليها. بل يخضع المال الجديد المستبدل لنفس النظام القانوني الذي كان سارياً علي الأموال المستبدلة.

(نهاية سؤال جزئي و فرعي)

ثانياً: رهن المنقولات غير المادية:

سؤال فرعي أكتب في رهن المنقولات غير المادية ؟

(أ) **إذا كان الحق ثابتاً في صك تجاري**، فقد يكون هذا الصك أمنياً أو للأمر أو للحامل:

○ ويتم رهن الحقوق الثابتة في الصكوك الأسمية، بحالة يذكر فيها إنها علي سبيل الرهن ويتم قيدها في دفاتر الجهة التي أصدرت هذه الصكوك. وينفذ هذا الرهن في حق المدين دون حاجة إلي إعلانه بالرهن أو قبوله.

○ وفيما يتعلق بالصكوك الأذنية أو للأمر، فيتم رهن الحقوق التي تحتويها بالتظهير التأميني. ويشترط لصحة هذا التظهير أن يكون موقعاً من المدين الراهن علي أن تفكر في توقيعه بصيغة تفيد الرهن.

○ **وإذا كان الصك للحامل** فإنه يأخذ حكم المنقول المادي حيث يندمج الحق الذي يمثله في الصك ذاته ، ومن ثم يلزم لنفاذ الرهن علي الغير أنتقال حيازة الصك عن طريق التسليم إلي الدائن المرتهن .

(ب) **أما إذا كان الحق عادياً**، أي لا يجوز نقله بالمناولة أو بحالة تفيد في سجلات أو بالتظهير، فلقد سكت قانون التجارة الجديد، علي عكس القانون الملغي، عن حكم الرهن الذي يقرر عليه. فلا مفر، إذاً، من إخضاعه لقواعد القانون المدني، ومقتضى ذلك أن يتبع في رهن هذه الحقوق رهنًا تجاريًا إجراءات حوالة الحق المدنية العادية. وتتلخص هذه الإجراءات في ضرورة قبول المدين للرهن أو إعلانه به لكي ينفذ في حقه، وفي وجوب أن يكون هذا الإعلان أو ذلك القبول ثابت التاريخ. حتي ينفذ في حق الغير مع ضرورة حيازة الدائن المرتهن لسند المدين المرهون .

(ج) **مظاهر انتقال الحيازة في المنقولات المعنوية:** ولا تستثني المنقولات المعنوية من مبدأ وجوب انتقال الحيازة إلي الدائن المرتهن للاحتجاج بالرهن علي الغير. والمقصود هنا هو حيازة الصك أو السند المثبت للحق محل الرهن، وإذا كان من المتصور حيازة هذه الحقوق حيازة مادية بتسليم الصكوك الثابتة فيها، فإن التساؤل قد ثار حول إمكانية حيازتها حيازة رمزية. ودون القطر إلي نفاذها بخلاف.

○ **فلقد حسم المشرع** هذا الأمر عندما نص علي أن "تنتقل حيازة الحقوق بتسليم الصكوك الثابتة فيها" وإذا كان الصك مودعاً عند الغير اعتبر تسليم إيصال الإيداع بمثابة تسليم الصك ذاته بشرط أن يكون الصك معيناً في الإيصال تعييناً نافياً للجهالة وأن يرضي المودع عنده بحيازة الصك لحساب الدائن المرتهن".

(سؤال امتحان)

سؤال أكتب في آثار الرهن بالنسبة للدائن المرتهن ؟

○ لا تنتقل حيازة المحل التجاري إلي الدائن المرتهن. ولكن ذلك لا يؤثر في وجود حقه ولا في سريانه علي الغير ما دام قد قيد رهنه وفقاً للقواعد المقررة ، فلا يستطيع الحائز للمتجر ، حتي ولو كان حسن النية لا يعلم بحق الدائن المرتهن ، أن يتمسك في مواجهته بقاعدة الحيازة في المنقول سند الملكية ، فللدائن المرتهن، فضلاً عن حق الأولوية، حق التمتع.

(أ) **فأما عن حق الأولوية**، فإنها تكون بحسب تاريخ القيد. فإذا تعدد الدائنون المرتهنون، فالأسبق من بينهم هو الأسبق في قيد رهنه. أما الدائنون المرتهنون المقيدون في يوم واحد فلهم مرتبة واحدة.

محمد عبد الستار ٢٠١٣ - ٢٠١٤

أما عند تراحم الدائن المرتهن مع مؤجر المكان الذي يوجد به الأثاث والآلات المرهونة التي تستعمل في استغلال المحل التجاري، فإن هذا المؤجر لا يباشر امتيازاه، في مواجهة الدائن المرتهن لأكثر من قيمة إيجار سنتين.

❶ وقد يتعرض الدائن المرتهن لخطر إقدام مؤجر المكان الذي يوجد به المحل التجاري على فسخ الإيجار، وذلك في حالة ما إذا تأخر المستأجر، وهو المدين الراهن، في دفع الأجرة، وقد نصت المادة ٢٦، حماية للدائن المرتهن، على ضرورة أن يقوم المؤجر بإخطاره برغبته في الفسخ، وذلك في محل الدائن المرتهن، وإنما بشرط أن يكون الدائن المرتهن قد سبق له أن أبلغ المؤجر كتابة بوجود الرهن.

❷ ولا يجوز أن يصدر الحكم بالفسخ قبل شهر من تاريخ هذا الإخطار، وذلك حتى تهيأ الفرصة للدائن المرتهن لأن يقوم بسداد الأجرة المطلوبة فيتجنب الفسخ.

❸ وتضمن مرتبة الرهن أصل الدين المضمون وقواته لمدة سنتين. وحق الدائن المرتهن لا يتجزأ، فيظل الرهن قائماً إلى حين تسديد الدين المضمون جميعه، وينقضي حق الدائن المرتهن بانقضاء الدين المضمون، أو بالتنازل عن الرهن، أو بعدم تجديد القيد في المواعيد المقررة.

(ب) أما عن حق التتبع: فهو يسمح للدائن المرتهن بالحجز على المتجر، تحت يد الغير الحائزين له، تهديداً لبيعه ومباشرة حقه في الأولوية عند استيفاء ثمنه من الثمن. ولا يستطيع الحائز حسن النية أن يحتج بحيازته لأن في مقدوره أن يعلم من السجل كافة القيود والحقوق التي تثقل المحل التجاري.

❹ وإذا كان هذا الحائز يحوز المحل التجاري، كما فيه من عناصر معنوية أو مادية، فإنه لا يستطيع أن يحتج بحيازته حتى بالنسبة للمنقولات المادية كالمهمات والأثاث التجاري، لأن التتبع لا يرد عليها على أفراد، وإنما بوصفها جزءاً من المتجر، ولكن إذا تصرف المدين في هذه العناصر المادية على أفراد، فإنها تصبح ملكاً للمشتري حسن النية ملكية خالصة من القيود، لأن الأمر لا يتعلق في هذه الحالة بمحل تجاري، بل بمنقولات مادية لا تخضع لقواعد الشهر أو القيد.

(سؤال امتحان)

أكتب في الصكوك التي يصدرها المستودع العام ؟

سؤال

الصك المزدوج: إيصال الإيداع وصك الرهن:

أكتب في الصك المزدوج: إيصال الإيداع وصك الرهن ؟

سؤال فرعي

❶ عندما تكفل قواعد إنشاء وتنظيم المستودعات العامة، حفظ البضاعة المودعة، وصيانتها، وتعيين محل وجودها على وجه اليقين، وتؤمن لذوي الشأن مباشرة حقوقهم عليها دون عائق، فإنه لا يبقى - إلا أن يصدر المستودع العام صكوكاً تمثلها. فيكون حائزها حائزاً قانونياً للبضاعة المودعة، بحيث يستطيع أن ينقل ملكيتها أو أن يرهنها بنقل ملكية الصك الممثل لها أو يرهنه.

❷ ولقد أخذ تقنين التجارة الجديد، نقلاً عن القانون الفرنسي، نظام الصك المزدوج للإيداع والرهن. فالزعم المستودع أن يسلم المودع إيصال إيداع مرفق به صك رهن يشتملان على بيانات معينة. ويجوز أن يصدر إيصال الإيداع أو صك الرهن بأسم المودع أو لأمره. ويجب أن يتضمن كل من الإيصال والصك البيانات الإلزامية.

❸ والمودع المذكور اسمه على الصك المزدوج هو وحده الذي يستطيع أن يسحب البضاعة من المستودع العام. وتلك نتيجة مباشرة لتمثيل الصك للبضاعة لذلك فإن هناك طريقة مختصرة لنقل ملكية البضاعة عند تحرير الصك المزدوج، بأن يذكر المودع أسم من يريد أن ينتقل إليه ملكية الصك مباشرة، فيتم الإيداع بأسم هذا الأخير، أما إذا أراد المودع أن ينقل ملكية البضاعة بعد تحرير الصك المزدوج، فإن ذلك يتم بطريقة التظهير.

❹ علي أن تداول الصك المزدوج عن طريق التظهير فيه تفصيل: فصاحب البضاعة إما أن يقوم بتظهير الصك المزدوج، وإما أن يفصل صك الرهن عن صك الإيداع، ويظهر أحدهما دون الآخر.

تظهر صك الإيداع متصلاً بصك الرهن :

سؤال فرعي أكتب في تظهير صك الإيداع متصلاً بصك الرهن ؟

- ⊙ إذا قام المودع بتظهير صك الإيداع وصك الرهن معاً، فمعنى ذلك أنه ينقل ملكية البضاعة خالية من الرهن. فإذا كان ذلك التظهير قد ترتب على بيع البضاعة المظهر إليه، فإن المشتري يعتبر أنه قد تسلم البضاعة بتسلمه الصك المزدوج. وله أن يطمئن إلى خلو البضاعة من الرهن، لأن اتصال صك الرهن بصك الإيداع معناه أن المودع لم يسبق له رهن البضاعة.

تظهر صك الرهن منفصلاً عن صك الإيداع :

سؤال فرعي أكتب في تظهير صك الرهن منفصلاً عن صك الإيداع ؟

- ⊙ أما إذا أراد المودع أن يرهن البضاعة مع احتفاظه بملكيتها، فلا بد له من أن يفصل الصكين. فيحتفظ بصك الإيداع، ويقوم بتظهير صك الرهن إلى الدائن المرتهن.
- ⊙ لذلك يجب أن ننتبه إلى معنى التظهير الأول لصك الرهن، فهذا التظهير الأول عنصر من عناصر خلق صك الرهن، وليس تظهيراً لصك سبق له اكتمال عناصر وجوده. فصك الرهن قبل انفصاله عن صك الإيداع، ليس له كيان مستقل. أما إذا قام المودع بفصل صك الرهن عن صك الإيداع، فقد عبر بذلك عن إرادته في أن يخلق صك الرهن. ولكن هذا الخلق لا يكتمل إلا بالتظهير الأول. ويكون لحامل صك الرهن، دون اتصال الإيداع، حق رهن على البضاعة المودعة. ويستطيع أن يظهر صك الرهن إلى غيره من الدائنين، فتكون البضاعة الممثلة في صك الرهن مرهونة لحامل الصك.
- ⊙ وانفصال صك الرهن عن صك الإيداع وسيلة ناجعة لشهر الرهن. إذ أنه لا يبقى في يد المودع إلا بصك الإيداع وحده. فإذا أراد أن يتصرف في البضاعة المودعة بالبيع مثلاً، فإن المشتري يعلم أنه يشترى بضاعة سبق لصاحبها أن تصرف فيها الرهن. ولكنه يبقى مع ذلك جاهلاً لمقدار المبلغ الذي تضمنه هذه البضاعة، لأن ذلك يقتضي منه أن يطلع على صك الرهن ليتبين المبلغ المضمون.
- ⊙ ولكي يتفادي المشرع هذا النقص، أوجب على المظهر إليه الأول أن يقوم بإجراء تكميلي، هو أن يبادر إلى طلب قيد تظهير صك الرهن وبيانات هذا التظهير في دفاتر المستودع، والتسجيل ضروري لإمكان الاحتجاج بحق الدائن حامل صك الرهن في مواجهة الغير. وعلى ذلك، يستطيع المشتري، الذي ظهر إليه البائع صك الإيداع وحده، أن يذهب إلى المستودع العام ليتحقق من مقدار الدين المضمون.
- ⊙ أما حامل صك الرهن، منفصلاً عن اتصال الإيداع، فله أن يطلب بيع البضاعة المرهونة باتباع الإجراءات المنصوص عليها. ويستوفي حامل صك الرهن حقه من ثمن البضاعة بالأولوية على الدائنين العاديين بعد خصم الضرائب والرسوم المستحقة على البضاعة ومصاريف بيعها وأيداعها وحفظها. فإذا لم تكن حصيلة البيع كافية لوفاء دينه، حاز له الرجوع على المدين أو المظهرين.
- ⊙ وحديث بالذكر أنه عند وقوع حادث للبضاعة، يكون لحامل صك الرهن على مبلغ التأمين جميع الحقوق المقررة له على البضاعة. أما إذا كان ثمن البضاعة، أو مبلغ التأمين في حالة وقوع حادث لها، يربو على قيمة الدين، فإن الزيادة تكون من حق حامل اتصال الإيداع. ولقد واجه المشرع حالة ضياع صك الرهن بحكم مسائل لصياغ الورقة التجارية.

تظهر صك الإيداع منفصلاً عن صك الرهن :

سؤال فرعي أكتب في تظهير صك الإيداع منفصلاً عن صك الرهن ؟

- ⊙ ومعنى ذلك أن المودع كان قد رهن البضاعة قبل بيعها للمشتري الذي ظهر إليه صك الإيداع منفرداً، ولا يمكن أن يخدع المشتري في ذلك، إذ هو يستطيع أن يعلم مقدار الدين المضمون بالرهن بالألتجاء إلى دفاتر المستودع. فقد أوجب القانون على المظهر إليه الأول أن يقوم بتسجيل بيانات صك الرهن فيها. وعندئذ لا يؤدي إلى المودع البائع إلا ثمن البضاعة مخصوصاً منها قيمة الدين الذي تضمنه البضاعة المباعة.
- ⊙ وحامل صك الإيداع المنفرد لا يستطيع أن يتسلم إلا بعد أن يصل إلى حامل صك الرهن فيوفيه دينه ولكن ذلك قد لا يكون

ميسورا لسرعة تداول صك الرهن. ولذا فهو إما أن ينتظر حلول الميعاد، إذ عندئذ سيظهر حامل صك الرهن مطالبا بالوفاء أو بالتنفيذ على البضاعة، فيدفع له دينه أو يكتفي بأن يأخذ باقي الثمن بعد بيعها بالمزاد العلني. وله كذلك أن يذهب منذ البداية إلى المستودع العام ويدفع له قيمة الدين ويتسلم البضاعة.

● ولقد واجه المشرع حالة ضياع أو تلف إيصال الإيداع، فأجاز لحامل هذا الإيصال أن يطلب من القاضي المختص إصدار أمر علي عريضة بتسليمه صورة من الإيصال الضائع أو التالف بشرط أن يثبت ملكيته له مع تقديم كفيل وتبرأ ذمة الكفيل بأنقضاء ستة أشهر من تاريخ الكفالة دون أن يتقدم أحد بطلب استرداد البضاعة المباعة.

تقدير نظام رهن البضائع المودعة في المستودعات العامة:

● لا جدال في أن نظام رهن البضائع المودعة في المستودع العامة يؤدي إلى تفادي قاعدة (الحيازة في المنقول بحسن نية سند الملكية) بحيث لا تمنع هذه القاعدة الكبيرة من وقوع هذا الرهن، ولا تمنع حتى من سرعة وتتابع الرهون والبيوع على المنقولات المادية دون عائق وجلائس أو غموض في تمييز هذه الحقوق. على أن الفائدة التي يحققها نظام الصكين تتوقف على مدى الاطمئنان الذي يحققه المستودع العام للمودعين والدائنين؛ وعلى الثقة التي يبعثها في نفوس التجار المتعاملين في الصكوك، لذلك يجب الإسراع في الحكم على نجاح نظام المستودعات العامة بعد أن أدخله قانون التجارة الجديد، بل لا بد أن ننتظر الوقت الكافي الذي يتسرب فيه النظام إلى نفوس التجار، وينخرط بين عاداتهم.

(سؤال امتحان)

أكتب في مسؤولية الناقل ؟

سؤال

مسئولية تعاقدية عن الهلاك أو التلف أو التأخير:

سؤال فرعي ما مدى مسؤولية الناقل ؟

● مسؤولية الناقل مصدرها عقد النقل. فالناقل مسئول عن تنفيذ الالتزامات التي يربتها عليه، وأهم هذه الالتزامات هي المحافظة على سلامة البضاعة أثناء النقل. فالناقل يدخل بهذا الالتزام التعاقدى. وبالتالي تترتب مسؤوليته. إذا لم يسلم البضاعة لأنها فقدت أو هلكت هلاكاً كلياً. ويكون مسؤولاً أيضاً إذا سلم جزءاً منها، كذلك إذا سلمها تالفة أو إذا سلمها متأخراً.

● والمسئولية تعاقدية، وهي تبدأ من وقت تكفل الناقل بالبضاعة بتمام تسليمها من المرسل وتنتهي بتسليمها للمرسل إليه أو وكيله أو إلى الأمين الذي يعينه القاضي إلا إذا ثبت الغش أو الخطأ الجسيم من الناقل أو من تابعيه

● ويترتب على ذلك أن الناقل يعتبر مخطئاً بمجرد الهلاك أو التلف أو التأخير خلال هذه الفترة. وليس صحيحاً أن الخطأ هنا مفترض، لأن الخطأ حقيقى يتمثل فى عدم تنفيذ الناقل لالتزامه التعاقدى بتسليم البضاعة المنقولة كاملة سليمة في الموعد المحدد.

● وتشمل مسؤولية الناقل أفعاله وأفعال تابعيه التي تقع منهم أثناء قيامهم بخدماتهم. ويعتبر تابعياً كل شخص يستخدمه الناقل فى تنفيذ الالتزامات المترتبة على عقد النقل.

عبء الإثبات:

● الأصل أن الإثبات على المدعى، وهو هنا المرسل أو المرسل إليه، أيهما رفع دعوى المسؤولية على الناقل. ولكن لأن الالتزام التعاقدى على عاتق الناقل التزام بنتيجة، فإن عبء الإثبات على المدعى ليس هرقاً. إذ يكفي أن يثبت واقعة استلام الناقل للبضاعة عند القيام، وذلك بتقديم مستند النقل، ثم يثبت، بكافة طرق الإثبات، الضرر الذى أصابه من عدم تنفيذ الناقل لالتزامه، أى واقعة الهلاك أو التلف أو التأخير.

● عند ذلك ينتقل عبء الإثبات إلى الناقل الذى يدعى حالة من حالات الإغفاء، كالقوة القاهرة أو خطأ المرسل أو عيب البضاعة، ينفى بها رابطة السببية بين الخطأ الواقع منه، والذى يتحقق بمجرد عدم قيامه بتنفيذ التزامه، وبين الضرر الحاصل للمدعى من جراء الهلاك أو التلف أو التأخير.

سؤال فرعي ما هي حالات الإعفاء من المسؤولية - السبب الأجنبي؟

(١) القوة القاهرة:

- هي حادث لا يمكن دفعه ولا يمكن توقعه وليس للناقل دخل في حدوثه. فلا مسؤولية على الناقل عندما يحول هذا الحادث بينه وبين تسليم البضاعة بلا تلف في الموعد المحدد.
- ومن أمثلة القوة القاهرة: الحوادث الطبيعية المفاجئة كالبراكين والزلازل، أو الأوامر الإدارية وإجبة التنفيذ كأمر الاستيلاء على وسائل النقل أو إلغاء بعض الطرق. ويعد كذلك من قبيل القوة القاهرة فعل الغير إذا توفرت فيه شروطها، بأن كان لا يمكن دفعه ولا توقعه كالسرقة بقوة السلاح رغم وجود حراسة كافية.

وقد أراد بعض الفقهاء أن يفرق بين القوة القاهرة وبين الحادث الجبري، إذ قال إن القوة القاهرة تجمع بين عنصرين:

أهميتها ووضوحها

خارجيتها.

- أما الحادث الجبري يأتي من الداخل، وينجم من جراء تشغيل آلة النقل، كانهجار القاطرة مثلاً.
- وقد رتب الفقهاء على هذه التفرقة أن القوة القاهرة وحدها هي سبب إعفاء الناقل، بينما يظل مسؤولاً عن الحوادث الجبرية باعتبارها من المخاطر التي خلقها مشروع النقل. والتفرقة لا تخلو من صحة، وقد كان القصد من المناداة بها الحد من حالات القوة القاهرة وتوسيع مسؤولية الناقل. وكانت هذه التفرقة من العوامل التي أدت إلى انزلاق المسؤولية التقصيرية من نطاق الخطأ إلى المسؤولية التي تترتب بلا خطأ على أساس تحمل تبعه المخاطر، ولقد أخذ المشرع في قانون التجارة الجديد بهذه التفرقة.

(٢) خطأ المرسل:

- قد تهلك البضاعة أو تتلف بخطأ المرسل، عندئذ لا مسؤولية على الناقل. وأكثر ما يثار خطأ المرسل في حالات قيامه بالتعبئة والحزم أو بعملية الشحن في عربات الناقل. كذلك في الحالات التي يقدم فيها بضاعة لا تحتمل النقل في مناخ معين كالحرارة الشديدة أو البرودة الشديدة.
- وعيب الإثبات يقع في هذه الحالة على الناقل، وهو إثبات صعب إلى حد بعيد إذا كان الناقل قد تسلم البضاعة دون تحفظ.
- ويميل القضاء إلى ترتيب مسؤولية الناقل حتى في حالات إهمال المرسل في الحزم، إذا كان هذا الإهمال ظاهراً للناقل، أو كان مما لا يخفى على الناقل العادي، كذلك لا يجوز له نفي مسؤوليته عن هلاك أو تلف البضاعة التي قام بنقلها بإثبات أن الضرر قد نشأ عن عيب في تغليف بضاعة أخرى أو في تعبئتها أو حزمها. ويقع باطلاً كل اتفاق على خلاف ذلك.

(٣) عيب البضاعة:

- لا مسؤولية على الناقل إذا أثبت أن هلاك البضاعة أو تلفها يرجع إلى عيب داخلي في البضاعة أو طبيعة فيها، كما إذا كانت حيوانات مريضة فنفت أثناء النقل، أو سوائل تتبخر أو تتخمر.
- كذلك قد تتلف بعض البضائع لأنها لا تتحمل الانتظار المدة اللازمة لعملية النقل كبعض أنواع الخضروات والفاكهة.
- ولكن إذا ثبت أن الناقل قد تأخر في عملية النقل وأنه استعمل وسائل بطيئة، وترك البضاعة على الأرصفة، فإن الناقل يتحمل مسؤولية التلف. وعلى الناقل عبء الإثبات. ولا يقتصر الأمر على مجرد إثبات أن طبيعة البضاعة أو عيبها هو الذي أدى إلى التلف، بل عليه أن يثبت أنه لم يكن يستطيع أن يحول، بوسائله وعنايته العادية، بينها وبين الهلاك أو التلف.

(سؤال امتحان)

سؤال ما مدى حق البنك في رفض فتح حساب؟

- لما كانت العمليات المصرفية ومن بينها فتح حسابات لدى البنوك تقوم على الاعتبار الشخصي والثقة في أشخاص العملاء فمن حق البنك أن يرفض فتح الحساب بل ويجب عليه هذا الرفض متى اكتشف بعد التحريات أن العميل من المشهور عنه سحب شيكات لا رصيد لها أو معتاد القمار.

محمد عبد الستار ٢٠١٣ - ٢٠١٤

وفي بعض الحالات يجب على البنك رفض فتح الحساب وإلا أصبح مسئولاً كما لو كان فتح الحساب للعميل يؤدي للأضرار بالغير لأن البنك عندما يوافق على فتح الحساب يمنح العميل إئتمناً يوحى للغير بالثقة بالتعامل معه ثم يفاجأ بعد ذلك بأن هذا العميل مفلساً .

ولا يحد من حق البنك في رفض فتح الحساب سوى التعسف في استعمال هذا الحق بقصد الإضرار بالعميل .

(سؤال امتحان)

اكتب في القيد والقييد العكسي في الحساب؟

سؤال

يقسم الحساب المصرفي إلى جانبين : الجانب الدائن والجانب المدين :

- أما الجانب الدائن فتقيد فيه حقوق العميل ، وتقيد في الجانب الدائن ديونه ، أي المبالغ التي عليه للبنك .
- والأصل أن القيد في الحساب لا يمس جوهر العمليات التي تتم بين البنك والعميل ، بل تحتفظ كل عملية بتأثيرها واستقلالها عن غيرها من العمليات التي تقيد فيه بحيث يصبح الحساب بمثابة تمثيل مادي للعمليات المقيدة فيه .
- غير أن هذا الأصل يتواري عندهما تكون بصدد حساب جار حيث تفقد العمليات المقيدة فيه ذاتيتها واستقلالها لتتحول ، إلى مجرد بنود تندمج في بعضها لتكون كلاً لا يقبل التجزئة كأصل عام .
- وقد يحدث أن يقوم البنك أثناء تشغيل الحساب بقيد أحد المبالغ على نحو خاطئ أو بقيد نتيجة عملية الغيت ، ففي مثل هذه الحالات لا يجوز للبنك تصحيح هذا القيد مادياً بسطبه أو محوه ، بل يجب على البنك اتباع طريقة التصحيح التي درج عليها العرف والعادات المصرفية ، وتتمثل هذه الطريقة في القيد العكسي بمعنى أنه لو تم قيد العملية بطريق الخطأ في الجانب الدائن من حساب العميل ، ويتم تصحيح هذا الخطأ بقيد جديد لنفس العملية من الجانب المدين من الحساب المذكور مما يترتب عليه قانوناً إلغاء القيد الخاطئ .

اكتب في خصائص الحساب الجاري ؟

سؤال

الحساب الجاري من عقود الاعتبار الشخصي

هل الحساب الجاري من عقود الاعتبار الشخصي؟

سؤال فرعي

- عقد فتح الحساب الجاري من العقود التي تقوم على الاعتبار الشخصي ، ولا يقتصر الأمر فقط على الحالة التي يأتين فيها أحدهما لآخر ، بل إن الاعتبار الشخصي قائم ، من العمليات المستمرة التي يرتضي الطرفان دخولها في الحساب الجاري .
- والواقع أن هذا الاعتبار الشخصي هو السبب الدافع لكل من الطرفين على إبرام عقد الحساب ، وذلك أن آثاره تتضمن مخاطرة لا يقبل عليها الطرفان إلا إذا توافرت بينهما ثقة كافية .
- لذلك تعمد للبنوك عادة إلى تبادل المعلومات عن عملائها الجدد ، فتتوصل بذلك إلى تكوين قائمة عموداء للعملاء غير المرغوب فيهم ، بل إن الاعتبار الشخصي في هذا العقد يتجاوز العلاقة بين طرفيه ، فقد أرسى القضاء الفرنسي مبدأ هاماً مفاده أنه إذا خلق فتح الحساب الجاري جواً من الثقة بالعميل ، مما يمكنه من الحصول على الائتمان من الغير ، بحيث إذا تبين بعدئذ لهذا الأخير أن العميل غير جدير بالثقة التي خلقها له البنك ، كان لهذا الغير أن يرجع على البنك بتعويض الضرر . والمبدأ الذي أرساه القضاء الفرنسي جدير بالتأييد ، وأولي التطبيق في مصر .

عقد الحساب الجاري ليس عقداً تابعاً

هل عقد الحساب الجاري عقداً تابعاً؟

سؤال فرعي

- يري البعض أن عقد الحساب الجاري عقد تابع ، ويستندون في ذلك إلى أن الحساب يفترض وجود عمليات سابقة عليه ، وأن الرابطة لا تنقطع تماماً بين القيد الذي يجري فيه وبين العملية التي أدت إلى هذا القيد .

أ. محمد عبد الستار ٢٠١٣ - ١٤

- و الواقع أن ذلك لا يكفي للقول بتبعية الحساب الجاري ، فالعقد التابع يعني ، من الناحية القانونية ، العقد الذي يتبع في وجوده وصحته وإنقضائه عقداً آخر هو العقد الأصلي ، ولا جدال في أن عقد فتح الحساب الجاري ليس تابعاً بهذا المعنى ، فهو قائم مكتف بذاته ، فإن ذلك قد يؤدي إلي شطب القيود التي أدت إليها العمليات الباطلة ، ولكن ذلك لا يؤثر في صحة عقد الحساب الجاري .
- وفي حقيقة الأمر ، إذا كان هناك مجال للقول بالتبعية ، فليست هي تبعية الحساب الجاري للعمليات التي تقيد فيه وإنما هي على العكس تبعية هذه العمليات لعقد الحساب الجاري .

عقد الحساب الجاري عقد تجاري

سؤال فرعي ما مدى تجارية عقد الحساب الجاري ؟

- يعتبر عقد الحساب الجاري تجارياً دائماً بالنسبة للبنك .
- أما بالنسبة للعميل ، فالرأي الغالب فقهاً وقضاء هو الاعتداد بالطبيعة الغالبة على مجموع العمليات التي تدرج في الحساب ، فإن كان أغلب هذه العمليات له الصفة التجارية كان الحساب تجارياً أيضاً بالنسبة للعميل .
- ولقد سبق تنفيذ هذا الرأي على ما سلف البيان لذلك فالرأي الصحيح هو الذي يذهب إلي اعتبار الحساب الجاري تجارياً في جميع الأحوال أي كانت صفة طرفيه وأيا كانت طبيعة العمليات التي تقيد فيه لأنه نظام من خلق التجار .
- ولقد أخذ المشرع المصري بالرأي الأخير عندما نص في المادة ٣٠٠ من قانون التجارة علي أن تسري أحكام الباب الثالث منه الخاص بعمليات البنوك علي العمليات التي تعقدتها البنوك مع عملائها تجاراً كانوا أو غير تجار وأيا كانت طبيعة هذه العمليات

(هام جدا)

أكتب في الشروط الخاصة بدخول المدفوعات في الحساب الجاري؟

سؤال

(١) الشرط المتعلق بنوع المدفوع

- لا بد أولاً أن تكون جميع المدفوعات من مثليات من نوع واحد ، وذلك شرط طبيعي لتحقيق الاندماج بين هذه المدفوعات ، علي أنه لا يلزم أن تكون هذه المدفوعات من النقود بالذات ، فليس ثم ما يمنع من أن يتفقا علي أن تكون المدفوعات بينهما مثليات من هذا الصنف ، ولكن الأعم الأغلب هو أن تتمثل هذه المدفوعات في مبالغ من النقود ، والسبب هو تسهيل اجراء عملية المقاصة بين المدفوعات

(٢) الشرط المتعلق بوجود المدفوع ومقداره

- وينبغي أن يكون المدفوع مؤكداً الوجوب ومعين المقدار ، فلا يجوز قيد مدفوع معلق علي شرط واقف إلا بعد تحقق الشرط ، كما يشترط أن يكون المدفوع محدد المقدار
- لكن لا يشترط أن يكون المدفوع مستحق الاداء ، فيجوز أن يكون مقترناً بأجل ، كذلك يجوز أن يكون المدفوع معلقاً علي شرط فاسخ إنما يجب في هذه الحالة إلغاء القيد إذا تحقق الشرط الفاسخ ويتم ذلك الإلغاء عن طريق القيد العكسي

(٣) الشرط المتعلق بملكية المدفوع

- لكي يمكن قيد المدفوع في الحساب الجاري ، أن يسلمه الدافع إلي القابض ، علي وجه التملك ، أما إذا كان قد سلمه إليه علي سبيل الوكالة أو الوديعة ، مثلاً ، فلا يمكن أن يعتبر مدفوعاً يقيد في الحساب الجاري بينهما .
- و الواقع أن انتقال ملكية المدفوع يعتبر في نفس الوقت شرطاً لدخوله في الحساب الجاري وأثراً لدخوله فيه .
- فهو شرط لأنه يجب أن يتم تسليم المدفوع بنيه نقل ملكيته إلي القابض ، وهو أثر ، لأن الدخول في الحساب هو الذي يؤدي إلي انتقال ملكية المدفوع إلي هذا القابض .

ويترتب علي ذلك عدة نتائج :

- منها أن للقابض حرية التصرف في المدفوع الذي تلقاه ، إذ هو المالك فلا خيانة أمانة .
- ومنها أن الدافع لا يستطيع أن يطالب باسترداد المدفوع من القابض أو من تفريلسته .

محمد عبد الستار ٢٠١٣ - ٢٠١٤

(٤) متى يدخل المدفوع في الحساب الجاري

- ⊙ لتحديد لحظة دخول المدفوع في الحساب الجاري أهمية كبيرة ، إذ هي اللحظة التي يتحول فيها المدفوع من عملية لها وجود خاص وكيان مستقل إلى مجرد قيد يندمج مع سائر القيود في نطاق الحساب الجاري .
- ⊙ وقد اختلفت في ذلك الآراء : فقيل أنه يدخل الحساب الجاري من وقت القيد المادي ، علي أساس أن هذا القيد المادي تعبير عن رغبة الطرفين في دخول هذا المدفوع في الحساب .
- ⊙ ولكن الرأي السارج في الفقه والقضاء هو أن لا ضرورة لانتظار القيد المادي ، وإنما يدخل المدفوع في الحساب منذ اللحظة التي تتوفر له فيها شروط هذا الدخول .

سؤال

اكتب في الشروط المتعلقة بحركات المدفوعات في الحساب الجاري ؟

(هام جدا)

(١) تبادل المدفوعات

- ⊙ ومعني أن تكون المدفوعات متبادلة هو أن يقوم كل من الطرفين بدور الدافع أحياناً ودور القابض أحياناً أخرى ، أو علي الأقل أن يكون ذلك جائزاً بمقتضى الاتفاق .
- ⊙ فلا يعد حساباً جاريّاً ذلك الحساب الذي يتفق فيه علي أن يكون أحد الطرفين دافعاً دائماً ، خلال الأجل الذي يستمر فيه الحساب .

(٢) تشابك المدفوعات

- ⊙ أما معني أن تكون المدفوعات متشابكة فهو أن يتخلل المدفوعات بعضها البعض ، فلا يعتبر الحساب جاريّاً إذا اشترط طرفاه ألا تبدأ مدفوعات أحدهما إلا بعد انتهاء مدفوعات الآخر .
- ⊙ ولا خلاف في الفقه أو القضاء علي شرط تبادل المدفوعات ، أما شرط التشابك فإن بعض الفقهاء يناقش ضروراته ويرى أنه غير لازم .
- ⊙ ونحن نعتقد أنه لا بد من إمكان تشابك المدفوعات في الحساب الجاري ، إذ أن تبادل المدفوعات وتشابكها أمران يرتبطان أشد الارتباط بجوهر فكرة الحساب الجاري ، بحيث لا يمكن أن يعتبر كذلك إذا تخلف أحدهما .
- ⊙ كل ما هنالك أن المعاضين علي هذا الشرط قد وقعوا في بعض اللبس ، إذ لم يقدروا الفارق بين تشابك المدفوعات فعلاً في الحساب الجاري وبين مجرد إمكان هذا التشابك .
- ⊙ فالذي يشترط ، لكي يعتبر الحساب جاريّاً ليس هو تشابك المدفوعات فعلاً ، وإنما مجرد إمكان هذا التشابك دون عائق

سؤال

اكتب في عدم تجزئة الحساب الجاري ؟

(سؤال امتحان)

(١) معنى مبدأ عدم التجزئة :

- ⊙ رأينا أن العمليات التي تلقى في الحساب الجاري تتحول إلى بنود . هذه البنود تندمج في كل لا يتجزأ وتظل مختلفة في نطاق الحساب حتى وقت قفله نهائياً . فطالما ظل الحساب مفتوحاً فلا يوجد بين طرفيه حق ولا دين ، ولا يعتبر أحدهما دائماً أو مديناً ، وإنما كل منهما طرف في حساب جار حتى يقرر ، حينئذ فقط تظهر المديونية .
- ⊙ وأهم ما يترتب علي مبدأ عدم التجزئة هو أنه لا يجوز استخلاص أحد مفردات الحساب لكي نجعل له أثراً خاصاً بين الطرفين . فلا يجوز المطالبة به ولا الاعتداد بحالة المديونية
- ⊙ كذلك لا يمكن ربط مفرد معين بمفرد آخر ليقال مثلاً إن هذا كان تصفية أو وفاء لذلك . فهذه البنود أجزاء تندمج في الكل مباشرة فلا يكون لأحدهم صلة خاصة ببند آخر .
- ⊙ والذي يحدث عند قفل الحساب الجاري هو مقاصة واحدة بين جميع البنود الدائنة وجميع البنوك المدينة دفعة واحدة ، ليخرج الرصيد النهائي ولا يمكن أن تحدث مقاصة متتابعة بين بند معين وبند آخر ، لأن المقاصة وفاء ، ولا وفاء بين البنود وفقاً لمبدأ عدم التجزئة .

أ. محمد عبد الستار ٢٠١٣ - ١٤

(٢) عدم التجزئة يكمل الأثر التجديدي للحساب:

ولا شك أننا نلاحظ كيف أن مبدأ عدم تجزئة الحساب الجارى يكمل مبدأ التجديد. فلو لا التجديد لما أمكن لمبدأ عدم التجزئة أن يجد تطبيقاً له فى هذا الحساب، لأنه لولا لظلت كل عملية من العمليات التى تمت بين الطرفين محتفظة بكيانها الخاص. فالتجديد يهئ الحق للاندماج، إذ يحوله إلى بند لا ذاتية له. ويكون هذا البند مجرداً مستقلاً عما يكون قد سبقه من حقوقه.

(٣) القطع الدورى المؤقت للحساب:

جاء العمل على أن يستخلص البنوك لنفسها الرصيد المؤقت بعد كل عملية تقيد فى الحساب، وذلك حتى تعرف حالة الائتمان وتتأكد من أن العميل لم يتجاوز الحد الأقصى المتفق عليه. كذلك تقوم البنوك، فى مواعيد دورية معينة بقطع الرصيد المؤقت وإرسال بيان عنه إلى العميل يكون تلقائياً دون ما حاجة إلى اتفاق.

وظاهر أن هذا القطع المؤقت يتعارض مع مبدأ عدم تجزئة الحساب الجارى الذى لا يسمح إلا باستخلاص رصيد واحد نهائى للحساب. لذلك فإن الفرض أنه لا يؤدي إلى آثار قانونية خاصة، إذ هو لمجرد العلم بحالة الحساب الداخلية، وقد يتخذ القطع الدورى أساساً حسابياً لترتيب الفوائد على متجمد الفوائد.

إلا أننا سنرى فيما بعد تطور القضاء فى هذا الشأن وكيف أخذ بحالة المديونية المؤقتة فى الحساب ورتب عليها بعض الآثار القانونية.

مسألة الحجز على الحساب أثناء سريانه

من بين أهم المسائل التى أثرت فى الحساب الجارى، تفرعاً على مبدأ عدم التجزئة المكمل لمبدأ التجديد، هي مسألة الحجز. فمنطق التجديد يقتضى عدم جواز الحجز على حق معين يتحول إلى بند بعد قيده فى الحساب، لأن هذا الحق يفقد ذاتيته ولا يجوز الوفاء به وفاء خاصاً.

ومنطق عدم التجزئة يقتضى ألا يكون الحجز على مفردات الحساب جائزاً طالما أنه لم يزل مفتوحاً، إذ أن الفرض أنه لا يجوز اعتبار أحد الطرفين دائناً للآخر قبل تصفية الحساب، وبالتالي فإن الحجز على حق معين فى الحساب أو على الحساب عامة يكون حجزاً غير صحيح.

وقد ظل القضاء مستقراً على هذا الرأي زمناً، ثم تعرض لنقد شديد من جانب بعض الفقهاء الذين رأوا أن فى ذلك مبالغة فى تطبيق مبدأ عدم التجزئة إلى أبعد من حدوده الطبيعية.

فهذا المبدأ ليس من شأنه أن يمنع قطع الرصيد مؤقتاً، هذا بالإضافة إلى ما فى ذلك المبدأ من إهدار لحقوق الدائنين وتمكين المدين من الإضرار بهم، إذ يستطيع هذا الأخير، قبل قفل الحساب، أن يعمل على تفريعه فلا يتبقى له رصيد دائن أو قد يخرج منه برصيد مدين، كذلك يستطيع العميل سئ التية أن يضع أهم أمواله فى حسابه الجارى مع البنك وهو مطمئن إلى أن أحداً من دائنيه لن يستطيع الحجز عليها.

وقد تأثر القضاء بهذا النقد فأخذ يتلمس الأسباب التى يمكن أن تبرر صحة الحجز على الحساب الجارى، ومنها أنه بدأ يتوسع فى استخلاص فكرة الغش فقرر، مثلاً أن مجرد كون الحساب الجارى غير محدد المدة يجعله وسيلة لغش الدائنين، وبالتالي فإن من الممكن للدائنين فى هذه الحالة أن يحجزوا على الرصيد المؤقت التالى لإعلانه.

وقد أدى هذا التطور القضائى إلى تغيير فى مسلك البنوك حيال الحجز، فقد اضطرت إلى الاعتداد به، فعندما تتلقى إعلان الحجز على الحساب تعتمد إلى قطع الحساب حتى تتبين الرصيد، فإذا كان الرصيد فى صالح البنك فإن الحجز يكون غير ذي موضوع، أما إذا ظهر أن الرصيد فى صالح العميل فإن البنك يقوم بتجميد الحساب إلى اليوم الذى تتخذ فيه المحكمة قرارها، فتحكم إما برفع الحجز والاستمرار فى الحساب.

وقد تبني المشرع الحلول التى استقر عليها القضاء.

محمد عبد الستار ٢٠١٣ - ٢٠١٤

سؤال ما هي آثار عقد فتح الاعتماد البسيط ؟

(١) التزامات العميل:

- يلتزم العميل برد المبالغ التي استعملها في الميكان المتفق عليه، وبأن يدفع العمولة إذا نص عليها العقد، ولكنه لا يلتزم بأن يستعمل النقود التي يضعها البنك تحت تصرفه بمقتضى العقد حتى ولو كان البنك قد قام بما يكفل وجود هذه النقود، ففتح الاعتماد يمنح العميل حق الخيار في الاستفادة أو عدم الاستفادة منه.
- ولكن إذا كان الاعتماد مفتوحاً لمدة غير معينة فإن حق الخيار الممنوح للعميل ليس مطلقاً إذ يعتبر الاعتماد ملغياً إذا لم يستعمله العميل لمدة ستة أشهر من تاريخ إخطاره بفتحه.

(٢) التزامات البنك:

- أهم هذه الالتزامات أن يضح النقود التي وعد بها تحت تصرف العميل، ويتأكد هذا الالتزام إذا كان العميل يقوم بدفع عمولة مقابل هذا الوعد. ومع ذلك فعدم الاتفاق على عمولة لا يعطى البنك حق فسخ العقد، حتى ولو لم يستعمل العميل المبالغ الموضوعة تحت تصرفه ولا يجوز للبنك الرجوع في الوعد قبل الأجل المحدد، ولا يكون صحيحاً الشرط الذي يعطى البنك حق الرجوع فيه من غير إشعار، ولكن فتح الاعتماد يستند إلى ثقة البنك في العميل. ومن ثم قيام الغاؤه بزوال هذه الثقة، ولقد حصرت المادة ٣٤٠ تجاري حالات إلغاء الاعتماد المفتوح لمدة معينة، بحيث لا يجوز في غيرها وهذه الحالات هي:
- وفاة المستفيد أو الحجر عليه أو توقفه عن الدفع وتوالم يصدر حكم بشهر إفلاسه أو صدور خطأ جسيم منه في استعمال الاعتماد.
- أما إذا كان الاعتماد لمدة غير معينة جاز للبنك ألغاؤه في كل وقت بشرط أخطار المستفيد قبل الميعاد الذي يعينه البنك للإلغاء بعشرة أيام على الأقل ما لم يتم الاتفاق على غير ذلك.

(سؤال امتحان)

سؤال اكتب في الاعتماد المستندي موضعاً تعريفه ومزاياه وأنواعه ؟

التعريف بالاعتماد المستندي وبيان مزاياه:

- فالاعتماد المستندي هو تعهد صادر من البنك بناء على طلب العميل، ويسمى الأمر أو معطى الأمر، لصالح الغير المصدر، ويسمى المستفيد، يلتزم البنك بمقتضاه بدفع أو بقبول كمبيالات مسحوبة عليه من هذا المستفيد، وذلك بشروط معينة واردة في هذا التعهد ومضمون برهن حيازي على المستندات الممثلة للبيانات المصدرة.
- والزام البنك إزاء الغير المصدر مباشرة ميزة كبرى لكل من العميل وهذا الغير إذ أن تدخل البنك يضمن للبيانات استيفاء الثمن، وللعامل المشتري مطابقة مستندات الصفقة للشروط التي يتطلبها. كما يجنب هذا العميل تجميد جزء من رأسماله في الفترة بين إرسال قيمة البضاعة إلى المصدر وبين استلام البضاعة وبيعها.
- لذلك فإن دور الاعتماد المستندي في التجارة الخارجية غاية في الأهمية. ذلك أن أهم ما يعنى به ويهتم له تاجران من بلدين مختلفين هو تأكيد كل منهما من قدرة الآخر وعزمه على الوفاء بالتزاماته رغم بعد الشقة واختلاف القانون، لأن ذلك يجعل المطالبة القضائية في حالة نكوص أحدهما كثيرة التكاليف غير مأمونة العواقب.
- وليس ثم شك في أن توقيع البنك أدعى إلى طمأنة البائع البعيد من توقيع العميل المشتري، وعندما يقوم البنك بدفع الثمن، فإنه يتسلم المستندات التي تمثل البضاعة المبيعة، وتسلمه لهذه المستندات عملية قانونية تحتاج إلى كثير من الدقة والخبرة. وتعهد البنك في القيام بها لمصلحة عميله المشتري أدعى إلى طمأنة هذا الأخير.

أنواع الاعتمادات المستندية:

سؤال فرعي ما هي أنواع الاعتمادات المستندية؟

(أ) فهناك الاعتماد القابل للإلغاء

وهو الاعتماد الذي يحتفظ فيه البنك لنفسه بحق الغائه في أى وقت دون مسؤولية عليه قبل المستفيد أو قبل العميل الأمر، ودون أن يلتزم حتى بإخطار المستفيد بالإلغاء، وإن كانت العادة قد جرت على أن البنك يخطر المستفيد بالإلغاء. وعلى هذا الوجه لا يكون لعطل هذا الاعتماد القابل للإلغاء قيمة قانونية، إذ أنه غير ملزم للبنك. وإنما تنحصر قيمته بين الطرفين (البائع والمشتري) في مجرد تنظيم طريقة الدفع بينهما.

(ب) أما الاعتماد غير القابل للإلغاء

فهو الذي يكون البنك فيه ملتزماً شخصياً وبطريقة مباشرة في مواجهة المستفيد وكل حامل حسن النية للصك الذي سحب تنفيذاً للعقد الذي فتح الاعتماد بسببه، وهي الصورة العادية، ولا يجوز إلغاؤه أو تعديله إلا باتفاق جميع ذوى الشأن فيه.

(ج) وقد يكون الاعتماد مؤيداً أو معززاً

وذلك في الحالة التي لا يطمئن فيها البائع لا إلى المشتري ولا إلى بنك المشتري، فيشترط أن يتدخل بنك ثانٍ ليعضد تعهده إلى تعهد البنك الأول، والبنك الثاني الذي يتدخل للتأييد يكون عادة بنك بلد البائع.

وقد يكون الاعتماد غير القابل للإلغاء مؤيداً حين ينضم بدوره بصورة قطعية ومباشرة قبل المستفيد، وقد يكون غير مؤيد، ولا يعتبر مجرد الإخطار بفتح الاعتماد المستندى للبات المرسل إلى المستفيد عن طريق بنك آخر تأييداً من هذا البنك للاعتماد.

أما الاعتماد القابل للإلغاء فلا يتصور أن يكون مؤيداً، إذ الفرض أن البنك فيه غير ملتزم، فليس هناك ما يصلح أن يكون موضوعاً للتأييد.

(د) وقد يكون الاعتماد قابلاً للتحويل

وذلك عندما يكون للمستفيد أن يحول الاعتماد إلى مستفيد جديد. له حق مباشر قبل البنك بحيث يقبل الكمبيالات التي يسحبها عليه هذا المستفيد الجديد.

والقاعدة أن الاعتماد لا يقبل التحويل إلا لمرة واحدة فقط ما لم ين فيه صراحة على غير ذلك.

والأصل أن يكون مبلغ الاعتماد ثابتاً محدداً. ولكنه قد يكون دورياً متجدداً.

(سؤال امتحان)

أكتب في العلاقات الناشئة عن فتح الاعتماد المستندى ؟

سؤال

(١) العلاقة بين العميل الأمر والغير المستفيد:

هي علاقة مستقلة سابقة على عملية فتح الاعتماد. ومضمونها يكون إعادة عقد بيع غالباً ما يكون هو العقد البحري المعروف بعقد C.A.F. ويكون العميل الأمر هو المشتري، والغير المستفيد هو البائع، فتحكم علاقاتهما هذه قواعد العقد المبرم بينهما، ولا شأن للبنك بهذه العلاقة السابقة بين العميل الأمر والبائع المستفيد، بل الفرض أن يجهلها.

(٢) العلاقة بين العميل الأمر والبنك:

أكتب في العلاقة بين العميل الأمر والبنك عند فتح الاعتماد المستندى ؟

سؤال فرعي

هذه العلاقة يحكمها عقد فتح الاعتماد المستندى المبرم بينهما.

أ) ويلتزم العميل بمجرد إبرام عقد فتح الاعتماد المستندى، أن يدفع للبنك العمولة المتفق عليها، وعند تمام تنفيذ الاعتماد فإن العميل يلتزم بأن يرد للبنك قيمة المبلغ الذي قدمه للغير المستفيد مقابل المستندات التي طلبها، كما يرد ما قد يكون البنك قد تكبدته في سبيل إتمام العملية من مصروفات أخرى. وللبنك، على سبيل الضمان، حق حبس المستندات. ويجوز له كذلك التنفيذ على البضاعة.

محمد عبد الستار ٢٠١٣ - ٢٠١٤

ب) أما البنك، فهو يلتزم في مواجهة عميله الأمر بتنفيذ العملية وفقاً لتعليماته بدقة: فيرسل للمستفيد خطاباً يخطر فيه بفتح الاعتماد وقيمتة ومدته وشروطه، ويحدد له المستندات، والبنك في كل ذلك مقيد بتعليمات عميله.

ولكن أخطر التزامات البنك وأكثرها دقة هو ضرورة أن يتحقق من صحة المستندات ومطابقتها لتعليمات العميل. فمستوليته هنا مزدوجة: فهو مسئول إذا هو قدم المبلغ للعميل المستفيد نظير مستندات غير مطابقة، وهو مسئول كذلك إذا هو رفض تقديم المبلغ عند تقديم المستفيد لمستندات مطابقة.

والقضاء يتشدد في معاملة البنك، ويعتبر أن التزامه بفحص المستندات والتحقق من مطابقتها التزاماً مقيداً. فيجب عليه أن يتحقق من أن المستندات مقدمة قبل انتهاء مدة الاعتماد، وأنها مستوفية لسائر الشروط، وأنها جميعاً موجودة، والبنك مسئول أمام العميل عن أى مخالفة تشوب هذه المستندات. وإذا استعان بنك العميل الأمر ببنك آخر في تنفيذ العملية فإنه يسأل عن خطئه وخطأ البنك الثاني، ولكن لا يتحمل البنك أى التزام يتعلق بالبضاعة التي فتح الاعتماد بسببها.

(٢) العلاقة بين البنك والبائع المستفيد:

سؤال فرعي أكتب في العلاقة بين البنك والبائع المستفيد؟

إذا كان الاعتماد المستندي غير قابل للإلغاء، فإنه ينشأ عن عائق البنك التزام مستقل في مواجهة المستفيد، بمجرد أن يصدر إليه خطاب الاعتماد. ويصبح هذا الالتزام نهائياً يعلم المستفيد به، ومجرد وصوله قرينة على العلم وفقاً للقواعد العامة.

وحق المستفيد في مواجهة البنك مشروط بتقديم المستندات، وهو حق مستقل عن علاقة البيع بين العميل والأمير وبين البائع المستفيد، كما أنه مستقل أيضاً عن علاقة فتح الاعتماد بين العميل والأمير والبنك.

(أ) فهو أولاً حق مستقل تماماً عن علاقة البيع السابقة، فإذا حدث أن وجد البائع أن المستندات المطلوبة في هذا الخطاب تخالف تلك التي اتفق عليها مع العميل المشتري، فليس له أن يرجع على البنك. وإنما يرفض الاعتماد ويرجع على المشتري بمقتضى علاقة البيع. كذلك يظل التزام البنك قائماً ولو شاب عقد البيع بطلان نسبي أو مطلق أو فسخ. كما أنه لا يتأثر بسائر الدفوع التي يمكن أن تستند إلى عقد البيع، واستقلال التزام البنك عن علاقة البيع هو الذي يطمئن البائع الأجنبي إلى تأكد حصوله على الثمن.

(ب) والالتزام البنك في مواجهة البائع المستفيد مستقل كذلك تماماً عن علاقة فتح الاعتماد بين البنك والعميل المشتري. فالبنك ملتزم بمقتضى الخطاب الذي أصدره للبائع. وليس له بعد ذلك أن يتعلل بطلان عقد فتح الاعتماد أو فسخه أو انتهائه. وليس له كذلك أن يستند إلى أن العميل قد عدل من تعليماته، فالالتزام البنك على هذا الوجه بات لا رجوع فيه.

(ج) ولكن إذا فرض أن البنك أخطأ قبل مستندات غير مطابقة، واضطر لذلك إلى أن يدفع تعويضاً إلى العميل الأمر، فهل يستطيع البنك بدوره أن يرجع على البائع - مطالباً بالتعويض؟

أجازت بعض أحكام القضاء هذا الرجوع، على أساس أن البنك يحل محل المشتري في حقوقه على البائع فيطالبه برد ما دفع.

وقد انتقد بعض الفقهاء هذا الحكم، وقالوا بأنه لا يجوز للبنك الرجوع على البائع لأنه كان من واجبه أن يرفض المستندات، وأنه لا يقبل من البنك الادعاء بوقوعه بعد ذلك في غلط.

والواقع أننا نؤيد حكم محكمة إكس، وإن كنا لا نؤيد التعليل الذي استند إليه. ذلك أن التزام البنك مشروط بتقديم المستندات التي عينها خطابه الصادر إلى البائع المستفيد، فإذا لم يقدمها البائع، فإن استيفاء البائع مع ذلك لمبلغ الاعتماد لا يكون مستنداً إلى سبب صحيح. ولا يحول خطأ البنك في قبوله المستندات غير المطابقة دون الرجوع على البائع برد ما دفع.

أما الاستناد إلى فكرة حلول البنك محل المشتري فواضح أنه تعليل غير سليم، إذ أن البنك كما رأينا مستقل عن علاقة البيع السابقة

(سؤال امتحان)

أكتب في خطاب الضمان؟

تعريف خطاب الضمان وأنواعه:

خطاب الضمان أحد صور الضمان المصرفي التي أنشأها العرف كبديل للتأمين النقدي: فأى عقد من عقود التوريد أو الأشغال

المكتب العربي الحديث

٥٤١٠٩٠٧ - ٠١١١٣٠٤٨٩٠١

٢٠

المستوى الرابع - الفصل الدراسي الأول
القانون التجاري - التوقعات النهائية

أ. محمد عبد الستار ٢٠١٣ - ١٤

- العامة أو المقاولات أو غيرها من عقود المناقصات، يقضى بضرورة إيداع تأمين نقدي لكفالة حسن تنفيذ العمل وإتمامه وبدلاً من تقديم النقود، وما يؤدي إليه ذلك من تجميد لها، يقدم المورد أو المقاول خطاباً صادراً من أحد البنوك يتعهد فيه هذا الأخير بدفع مبلغ لا يقل مقداره عن نسبة معينة من قيمة المقولة ضماناً لحسن تنفيذها.
- ويعرف هذا الخطاب باسم "خطاب الضمان"، فخطاب الضمان هو، إذاً، تعهد مكتوب يصدر من البنك بناء على طلب شخص، ويسمى العميل الأمر، بدفع مبلغ معين أو قابل للتعيين لشخص آخر، ويسمى المستفيد، إذا طلب منه ذلك خلال الفترة الزمنية المحددة في الخطاب.

هناك خطاب الضمان الابتدائي. وخطاب الضمان النهائي،

والأول خاص بالعطاءات التي تقدم للهيئات والمصالح الحكومية، وهو يمثل نسبة معينة من قيمة العطاء.

أما الثاني فهو خاص بضمان حسن تنفيذ العقد.

وهناك خطاب الضمان المصرفي، وهو الذي يصدر من بنك محلي لضمان خطاب صادر من بنك أجنبي.

وخطاب الضمان شخصي للمستفيد، بمعنى أن البنك الذي يصدره يتعهد بالوفاء لشخص معين، هو المتعاقد مع عميل البنك، ومن ثم لا يجوز للمستفيد التنازل عنه للغير، حتى ولو بالتبعية لتنازله عن العقد، إلا بموافقة البنك وبشرط أن يكون هذا الأخير مأذوناً من قبل الأمر بإعطاء هذه الموافقة.

آثار خطاب الضمان:

سؤال فرعي ما هي آثار خطاب الضمان؟

(أ) علاقة العميل الأمر بالمستفيد:

- ويحكمها العقد المبرم بينهما. وقد يكون هذا العقد توريداً أو مقاولاً أو عقداً، ولا شأن للبنك بهذه العلاقة. فهو لا يضمن قيام عميله بتنفيذها ولا يراقب هذا التنفيذ.

(ب) علاقة العميل الأمر بالبنك:

- وتخضع للشروط المبينة في اتفاق إصدار الخطاب. وبمقتضاها يلتزم البنك بإصدار خطاب الضمان، وبدفع قيمة مبلغ الخطاب عند طلبه، وبرد غطاء الخطاب إلى العميل إذا انتهت مدة خطاب الضمان دون أن يطلب المستفيد صرف قيمته.
- وفي المقابل يلتزم العميل بتقديم الغطاء المتفق عليه، وبدفع عمولة البنك وما تكبدته من مصروفات نظير إصدار الخطاب.

(ج) علاقة البنك بالمستفيد:

- يلتزم البنك بموجب خطاب الضمان، وبمجرد إصداره ووصوله إلى المستفيد، بالوفاء بقيمته لهذا الأخير حتى طلب ذلك خلال المدة المبينة فيه. ويستمر هذا الالتزام قائماً لا تبرأ ذمة البنك منه إلا إذا لم يصله خلال هذه سريان الخطاب طلب من المستفيد بالدفع ما لم يتفق صراحة على تجديد مدة الخطاب تلقائياً أو إذا وافق البنك على مدها.
- والالتزام البنك قبل المستفيد التزام أصيل وبات لا يوقف تنفيذه أي معارضة. وهو لا يتأثر بأي سبب يرجع إلى علاقة البنك بالعميل أو علاقة العميل بالمستفيد، ونظراً لأن التزام البنك أمام المستفيد التزام أصيل وبات، يختلف خطاب الضمان عن الكفالة: فالالتزام الكفيل التابع للالتزام المكفول، بحيث يجوز للكفيل أن يتمسك بكل الدفعات التي للمكفول في مواجهة الدائن. أما في خطاب الضمان، فالالتزام البنك أمام المستفيد هو التزام أصلي لا يتأثر بأي علاقة أخرى بين البنك والعميل.

سؤال

تكلم عن دور البنك بالنسبة لسوق الأوراق المالية؟

(كما ورد بالمحاضرة الأخيرة)

(سؤال امتحان)

- العمليات المصرفية التي تقوم بها الآن مستحدثة نظراً لأن ما يوجد بالكتب الآن قديماً لا يعمل به حالياً.
- فيما يتعلق بالأوراق المالية يقصد بها الأسهم والسندات ويطلق عليها الأوراق التجارية لأن التعامل فيها يكون بموجب مدني حتى ولو كان الذي يتعامل بها مدني.

محمد عبد الستار ٢٠١٣ - ٢٠١٤

- لابد من وجود رأس مال للمشروع وفي حالة عدم وجود رأس المال يتم إصدار أسهم بطريقة منضبطة حتى ينجح المشروع .
- قانون سنة ١٩٨١ للشركات كان يحدد الحد الأدنى لسعر السهم ٥ جنية والحد الأقصى ألف جنية ، ولكن تغير هذا القانون بطريقة غير مشروعة ولخدمة أغراض معينة وتم النزول بقيمة الحد الأدنى للسهم إلى جنية واحد . وهذا التعديل كان بموجب قانون وليس لائحة .
- وبعد ثلاثة سنوات أصبحت قيمة السهم عشرة قروش كحد أدنى وهذا يعتبر خطأ لأن الأسهم لكي يمكن التعامل بها في البورصة يجب أن يكون حدها الأدنى عشرة جنيهاً . ولذلك فتحديد السعر بعشرة قروش لم يراعى النتائج المترتبة على ذلك في التعامل بالبورصة .

سوق المال :

- المقصود بسوق المال الأوراق النقدية [العملة] والأوراق المالية .

سوق المال له شقين :

[أ] سوق النقد (العملات)

وينقسم إلى :

- بنوك من ضمن أعمالها الاكتتابات العامة [عمليات مصرفية] (السوق الأولى لسوق رأس المال) وسوق النقد يسمى بالسوق قصير الأجل .

مؤسسات مالية (عمليات مصرفية)

(ب) سوق رأس المال (سوق طويل الأجل) :

- عند تأسيس شركة فهي في احتياج إلى رؤس المال ولن تلجأ إلى سوق النقد (البنوك) نظراً لفوائده المحرمة ولأن البنك لن يتحمل عدم سداد القرض .
- لذلك يتم الإلتجاء إلى سوق رأس المال وذلك بطرح أسهم فيقوم بشرائها من يريد من الناس بما لديه من أدخار وبذلك يعتبر مساهماً في الشركات بإرادته المنفردة .
- ولابد من وجود رقابة تحكم العلاقة بين مؤسس الشركات وبين حاملي الأسهم ولذلك وجدت هيئة الرقابة المالية التي تراقب أسهم سوق رأس المال .

هيئة الرقابة المالية :

- تتولى رقابة سوق رأس المال عن طريق تقديم المؤسسين لمشروعه لهيئة الرقابة المالية لدراسته ، فإذا رأت صحة المستندات والأوراق تصرح له بنشرة الأكتتاب في جريدتين واسعتي الأنتشار وأحدهما باللغة العربية ، ويحكم الرقابة المالية وسوق المال قانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الخاص بتنظيم سوق رأس المال .
- ويتم تحديد البنك والمدة التي يكتب فيها الفرد للمساهمة في هذه الشركة عن طريق شراء الأسهم وتحدد المدة بفترة شهر وإذا تخطت نسبة الاسهم وتتضاعفت عن الحاجة لرأس المال قبل مرور الشهر فلا يفتح باب الأكتتاب بل لابد من غلق باب الأكتتاب بعد مرور الشهر .
- وبعد غلق باب الأكتتاب يعطى كل من طلب الاسهم وتتضاعفت بنسبة ٢٠/١ .
- نشرة الأكتتاب التي عملتها الشركة المساهمة وأخذت بها تصريح من هيئة الرقابة يحدد فيها بتود تدخل ضمن عمليات البنوك .
- إذا من ضمن أعمال البنوك الاكتتابات العامة والتي تسمى بالسوق الأولى لسوق رأس المال .

سوق رأس المال له :

[ب] سوق ثانوي (التداول) .

[أ] سوق أولى (الأكتتاب)

- في مرحلة الأكتتاب يأخذ الفرد كشف حساب مثل كشف حساب البنوك بعدد الاسهم التي قام بشرائها ويكون فيه رقم كود له يكون مسجل في البورصة .
- شركات السمسرة : هي شركات عاملة في سوق رأس المال وخاضعة لهيئة الرقابة المالية حتى في حالة تعيين الموظفين لابد من موافقة هيئة راس المال .
- وتقوم شركة السمسرة بتسجيل بيانات العميل لعمل رقم كود له في البورصة وهذا الرقم يحتوى كافة بيانات العميل .

أ. محمد عبد الستار ٢٠١٣ - ٢٠١٤

- وأثناء شراء الأسهم يوجد أمين حفظ وهو أحد البنوك العاملة في مصر ومقيد لدى شركة مصر المقاصة التي يوضع فيها جميع الأسهم المصرية بأكملها.
- سنة ١٩٩٦ تم إنشاء شركة مصر للمقاصة والتسوية والخفظ المركزي وقبل هذا التاريخ كان الشراء عن طريق سمسار ويتم التسليم عن طريق سمسار آخر ولكن ذلك لا يجوز الآن في حالة تطور العمليات المصرفية.
- الأوراق المالية المسجلة في البورصة لا يجوز التعامل عليها خارج البورصة وعن طريق السمسار وإلا وقعت باطلية خارجة عن القانون ولا يترتب نقل الملكية ولا تعترف به البورصة فلا تنتقل الملكية إلا عن طريق البورصة وبواسطة السمسار الحاصل على ترخيص من هيئة سوق المال ويخضع لإشرافها.
- بعد تقييد العميل في البورصة وأخذ كود لاد من فتح حساب في أحد البنوك التي تعمل كأمين حفظ ليكون وسيط لدى الشركة المصرية للمقاصة وهذه الشركة شركة خاصة وليست شركة حكومية ولديها ٢٥ بنك يعملوا لديها كأمين حفظ نظير عمولة يأخذها من العميل . وهذا الحساب يكون حساب أوراق مالية ويكون لدى العميل كشف به كود في البورصة وأسم البنك الذي يعمل كأمين حفظ.
- وبعد غلق باب الاكتتاب وتوزيع الأسهم يقوم أمين الحفظ بتقديم كشف حساب له بعدد الاسهم.
- دور البنك في هذه العملية ، بعد التسجيل لدى المستثمر وبعد الحصول على رقم كود وأسم البنك أمين الحفظ يتم وضع النقود في البنك.
- السوق الأولى هو أحد أفرع سوق رأس المال الذي تلجأ إليه الشركات المتساهمة بحثاً عن رأس المال ، وهو أحد أعمال البنوك.
- بعد نجاح الشركة يمكن أن تتوسع فتريد من رأس مالها وذلك عن طريق أكتتاب آخر لزيادة رأس المال ويتم أتباع نفس الإجراء السابقة ولكن يكون ذلك لقدماء المستثمرين فهم الذين يكون لهم الحق في الاكتتاب ويكون قاصراً عليهم.
- ويشترك البنك أيضاً في عملية زيادة رأس المال ويقوم البنك كأمين حفظ للأوراق المالية ويأخذ البنك نسبة على الحفظ وهي من العمليات التي تدخل عائد كبير للبنك ويكون البنك تابع لشركة مصر للمقاصة.
- **السوق الثانوى (التداول أى البورصة)** : فالبورصة ليس لها علاقة بسوق الاكتتاب وإنما هي خاصة بشراء الأسهم وبيعها عن طريق السماسرة المقيدون لديها بتسجيل أوامر الشراء والبيع عن طريق أجهزة الكترونية مرتبطة بالبورصة والتي تقوم بذلك الشركة الأم وهي شركة مصر للمقاصة ولكل مستثمر حساب في البنك الأهلى أو فى بنك مصر يسمى حساب التداول.
- من العرض السابق نكتشف دور البنوك كأجد العاملين فى سوق الأوراق المالية فالبنك يتولى أيداعاً من المساهمين الراغبين لشراء الاسهم فى شركة معينة ، والبنك المختلنى للاكتتاب هو البنك تختاره الشركة المتساهمة.
- الأوراق المالية هي السلعة التي تتداول في سوق رأس المال (الأسهم والسندات) ويمتاز هذا السوق بأن له قانون وله لائحة قانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولذلك معروف بأنه سوق منظم.
- السوق الأولى (الاكتتاب) ليس للبورصة أى دور فيه ونشأة الشهم تكون في الاكتتاب العلم ، في حالة عدم وجود سوق رأس مال من الصعوبة إنشاء شركات مساهمة وكذلك في حالة عدم وجود شركات مساهمة لا يوجد سوق رأس مال.

سوق المال

سوق رأس المال (طويل الأجل)

سوق النقد (قصير الأجل)

البنوك والمؤسسات المالية من عمليات البنوك الآتى :

- (١) السوق الأولى للاكتتاب العامة - زيادة رأس المال.
- (٢) أمين حفظ للأوراق المالية لدى مصر للمقاصة
- المضاربة هي أساس كل عمل اقتصادى بقصد الربح وهناك مضاربة غير مشروعة وهي التلاعب بالأسعار فإذا ما تدخل المضارب بفعله لإحداث تغير للسعر سواء بالارتفاع أو بالهبوط فإن ذلك تلاعب بالأسعار ومضاربة غير مشروعة.

مع تحيات أ. محمد عبد الستار

مع أطيب التمنيات بالنجاح والتوفيق

(١) تسليم البضاعة للناقل :

- يلتزم المرسل بتسليم البضاعة المراد نقلها إلى الناقل. ولا يعنى ذلك أن التسليم يعد شرطاً لانعقاد العقد. فعقد النقل ليس عقداً عينياً، بل هو عقد رضائي، وما التسليم إلا شرطاً لتمكين الناقل من البدء في تنفيذ أحد الالتزامات التي يلقيها عقد النقل على عاتقه، وهو الالتزام بنقل البضاعة.
- وعليه، أيضاً، أن يسلم الناقل البضاعة والوثائق اللازمة لتنفيذ النقل، ويكون مسئولاً عن عدم كفاية هذه الوثائق أو عدم مطابقتها للحقيقة.
- وإذا اقتضى النقل استعداداً خاصاً، وجب على المرسل إخطاره بذلك قبل تسليمه البضاعة بقوت كاف، والأصل أن تفاصيل عملية تسليم البضاعة إلى الناقل يحددها عقد النقل، وعلى الأخص مكان التسليم، وإلا وجب تسليمها في محل الناقل المعين بعقد النقل.
- وإذا اقتضت طبيعة البضاعة إعدادها للنقل بتغليفها أو تعبئتها أو حزمها، وجب على المرسل أن يقوم بذلك بالكيفية التي تقيها الهلاك أو التلف ولا تعرض الأشخاص أو الأموال الأخرى التي تنقل معها للضرر. وإذا كانت شروط النقل تستلزم إتباع طريقة معينة في التغليف أو التعبئة أو الحزم وجب على المرسل مراعاتها.

(٢) دفع أجرة النقل :

- هذا هو الالتزام الرئيسي للمرسل، إذ هو المقابل لعملية النقل التي يلتزم بها الناقل بمقتضى المعاوضة المعقودة بينهما.
- ويحدد الاتفاق مقدار هذا الأجر وميعاد ومكان الوفاء به. والغالب ألا يكون مقدار الأجر موضع نقاش ومفاوضة، اللهم إلا في الحالات التي يتعاقد فيها المرسل مع ناقل حر، أي ناقل لا يخضع لإشراف إداري.
- ويضاف إلى الأجر ما يكون الناقل قد أنفق من مصروفات إضافية، كمصاريف الوزن والإيداع والصيانة.
- وفيما يتعلق بميعاد الوفاء بالأجر، فقد يتم الاتفاق على دفع الأجرة عند تسليم البضاعة للناقل، أي في مكان القيام، أو عند وصولها وفي الحالة الأولى يدفعها المرسل؛ وفي الحالة الثانية يدفعها المرسل إليه.

(٣) ضمانات استيفاء الأجرة :

- وللناقل ضماناته في الحصول على أجرة النقل والمصاريف وغيرها من المبالغ التي تستحق بسبب النقل. ولا صعوبة عندما تكون الأجرة مستحقة الوفاء عند القيام، فهو يتقاضاها حينئذ مقدماً، فإذا امتنع المرسل عن دفع الأجرة، كان للناقل أن يدفع بعدم التنفيذ ويمتنع بدوره عن استلام البضاعة والقيام بعملية النقل.
- أما إذا كانت الأجرة مستحقة الوفاء عند الوصول، فإن القواعد العامة تحيطه الحق في حبس البضاعة، فللناقل أن يمتنع عن تسليم البضاعة للمرسل إليه حتى يحصل على الوفاء، فضلاً عن حق الحبس قرر له المشرع حق امتياز لاستيفاء الأجرة والمصاريف وجميع المبالغ المستحقة له بالأولوية.

(٤) أثر هلاك البضاعة بقوة قاهرة على الالتزام بدفع الأجرة :

سؤال فرعي ما أثر هلاك البضاعة بقوة قاهرة على الالتزام بدفع الأجرة ؟

- لما كان التزام المرسل بدفع الأجرة يقابل التزام الناقل بإتمام عملية النقل، فلا يستحق هذا الأخير الأجرة إلا بوصول البضاعة إلى المكان المتفق عليه.
- أما إذا هلك البضاعة المنقولة في الطريق بقوة قاهرة، أو حالت القوة القاهرة دون البدء في تنفيذ النقل، أصبح التزام الناقل مستحيلًا، فيسقط بذلك التزام المرسل بدفع الأجرة.

إذا كان الهالك بطلاً المرسل أو بعيب في ذات البضاعة فللناقل أن يطالب بأجرة كاملاً. وإذا كان بطلاً الناقل فإن المرسل لا يقتصر على سقوط حقه في الأجر فحسب، بل يلتزم الناقل كذلك بتعويض المرسل عن هذا الهالك. سقوط حق الناقل في الأجر عند هلاك البضاعة بقوة القاهرة ليس من قبيل الجزاء أو التعويض، بل هو توزيع عادل لآثار القوة القاهرة: إذ ليس من المقبول أن يتحمل المرسل أجرة النقل بعد أن هلكت البضاعة المنقولة جميعها. كذلك ليس من العدل أن ينجو الناقل تماماً من أي أثر للقوة القاهرة، فلا أقل من أن يسقط حقه في الأجر.

سقوط الالتزام بالأجرة رهين، إذاً، بهلاك البضاعة هلاكاً كلياً. فإذا اقتصر أثر القوة القاهرة على إتلافها، فإن الناقل يستحق أجره كاملاً، أما إذا كان الهالك جزئياً فإنه لا يستحق الأجرة كاملة إلا عن الأشياء التي لم تهلك.

(٥) أثر الظروف الطارئة على مقدار الأجرة:

قد تؤدي القوة القاهرة إلى استحالة القيام بعملية النقل في الطريق الطبيعي المعتاد، فيضطر إلى سلوك طريق أطول. وتذهب غالبية الفقهاء في هذه الحالة إلى إلزام المرسل بدفع زيادة في الأجرة تناسب الجهد الأكبر الذي بذله الناقل. أما إذا أدت القوة القاهرة إلى استحالة وصول البضائع المنقولة إلى المكان المتفق عليه، بعد أن قطعت شوطاً من الطريق، كما إذا انهار جسر قبل عبور البضاعة، فإن الناقل يستحق أجراً جزئياً عن عملية النقل الجزئية. وفي جميع الأحوال للناقل المطالبة بمصاريف الشحن والتفريغ وغيرها من المصاريف الضرورية.

سؤال أكتب في حق المرسل في توجيه البضاعة أثناء النقل ؟

من الثابت فقهاً وقضاءً أن للمرسل "الحق في التصرف" في البضاعة أثناء النقل، وهذه تسمية غير دقيقة، والأصوب هو ما يطلقه عليه بعض الفقهاء من أنه: "حق في توجيه البضاعة" ذلك لأنه لا بد لنا أن نفصل بين مسألة ملكية البضاعة المنقولة، وبين مسألة حق توجيهه، فيجب ألا يقال مثلاً أن للمرسل حق توجيه البضاعة المنقولة، وبالتالي حق إصدار الأوامر بشأنها إلى الناقل، طالما أنه لم يزل محتفظاً بملكيتها، وأن هذا الحق ينتقل إلى المرسل إليه منذ أن تنتقل إليه الملكية. مثل هذا القول يزوج بالناقل في مشاكل لأنه يلتزم حينئذ، لكي يعترف من الذي له حق توجيه الأوامر، أن يخرج ملكية البضاعة، وتلك أمور بالغة العسر.

لذلك رأينا أن الناقل لا يلتزم بأن يتحقق من ملكية المرسل للبضاعة، ورأينا أن النقل في حد ذاته عملية مادية ليس من شأنها أن يؤثر في ملكية هذه البضاعة. والأمر كذلك عند توجيه البضاعة أثناء نقلها، فلا توجد صلة ملازمة بين ملكية البضاعة وبين حق إصدار الأوامر إلى الناقل بشأنها، وملكية البضاعة -أمر خارج عن نطاق عقد النقل. وقد تنظمها العلاقة السابقة بين المرسل والمرسل إليه، وقد لا يكون هناك نقل ملكية على الإطلاق، إذا أراد المرسل أن ينقل بضاعته إلى حيث يودعها في مخزن عام.

لذلك يرتبط حق توجيه البضاعة المنقولة بحيازة مستند النقل، وحيازته تكون أولاً للمرسل الذي أبرم العقد. فمنذ إبرام العقد يحق للمرسل، أن يعدل أوامر، إلى الناقل فيطلب منه أن يرسل البضاعة إلى شخص آخر غير المرسل إليه، وأن يغير من الطريق المتفق عليه، بل وله أن يطلب منه أن يعود بالبضاعة إليه مرة أخرى. وشرط ذلك أن يدفع المرسل للناقل الأجرة معدلة. ويظل هذا الحق للمرسل مادام حائزاً لمستند النقل، وللناقل أن يطلب من المرسل أن يبرز له مستند النقل، أو أن يطلب من المرسل أن يقدم إليه هذه البيانات مكتوبة وموقعها.

أما إذا خرج مستند النقل من يد المرسل بإرساله إلى المرسل إليه، فإن حق المرسل في توجيه البضاعة ينقضي، فيصبح هو صاحب الحق في توجيهها وإصدار الأوامر بشأنها إلى الناقل، إذ يبدأ حق المرسل إليه المباشر في مواجهة الناقل بشأن هذه البضاعة.

أ. محمد عبد الستار ٢٠١٣ - ١٤

ولا شك أن الحق في توجيه البضاعة أثناء الطريق يتعارض مع قوة العقد الملزمة للطرفين، إذ يستقل أحد الأطراف المرسل، بتعديل ما تم الاتفاق عليه. وأساس هذا الحق هو العرف التجاري فلا ضير على الناقل من تعديل العقد وتغيير الطريق أو شخص المرسل إليه مادام يحترف النقل ومادام يتقاضى عن عمله الأجرة المناسبة، ولقد أكد المشرع التجاري هذا العرف، ووضع الضوابط التي تكفل تطبيقه بما لا يؤدي إلى الإجحاف بمصلحة طرف على حساب مصلحة الآخر.

ينبغي، لكي يارس المرسل حقه في توجيه البضاعة، توفر الشروط التالية:

أولاً: أن يقدم المرسل نسخة من وثيقة النقل المسلمة إليه إلى الناقل ليضع عليها التعليمات الجديدة مقرونة بتوقيع المرسل.

ثانياً: أن تكون هذه التعليمات قابلة للتنفيذ. وتكون قابلة للتنفيذ إذا لم يكن الحق في توجيه البضاعة قد انتقل إلى المرسل إليه بتسلمه وثيقة النقل. فلا يتصور، إذا ما انتقلت حيازة وثيقة النقل إلى المرسل إليه، أن يثبت الحق في توجيه البضاعة إلى الاثنين معاً، إذ قد يصدران تعليمات متناقضة إلى الناقل فيستحيل الإجابة إليها.

ثالثاً: أن لا يترتب على تنفيذ هذه التعليمات إضرار بالناقل أو المرسلين الآخرين. ومن صور الإضرار بالناقل إهدار قيمة الضمانات المقررة له، وهي الحبس والامتنياز، ويمثل هذا الإهدار في الحالة التي يكون فيها الشيء محل النقل لا يكفي لتغطية المصاريف التي يتحملها الناقل بسبب تنفيذ التعليمات الجديدة. أما الأضرار بالمرسلين الآخرين فمثاله تلف بضائعهم نتيجة اضطراب حركة النقل بسبب تنفيذ النقل للتعليمات الصادرة إليه من المراسل.

أكتب في النقل المصرفي ؟

سؤال

ماهيته

عرف المشرع النقل المصرفي بأنه عملية يقيد البنك بمقتضاها مبلغاً في الجانب المدين من حساب الأمر بالنقل بناء على أمر كتابي منه وفي الجانب الدائن من حساب آخر.

فالنقل المصرفي، إذا عملية شكلية تتم بواسطة قيود يجريها البنك، مضمونها أنه يجعل حساب عميل معين مدينًا بمبلغ معين، لكي يجعل الحساب عميل آخر دائناً بذات المبلغ.

كيفية تنفيذ النقل المصرفي

مرحلة تنفيذ النقل المصرفي بثلاثة مراحل على النحو التالي :

(١) إصدار أمر النقل المصرفي :

ويصدر هذا الأمر من شخص يسمى **العميل الأمر**، ويتضمن بيانات تتعلق بالمبلغ المطلوب تحويله، واسم المستفيد ومحل ورقم حسابه، وترقيع العميل الأمر.

ويجب أن يكون الأمر **كتابياً**، فلا يجوز أن يكون شفهيًا.

والأصل أن يكون أمر النقل إسمياً، ولا شيء يمنع من أن يكون **أدنياً**، وعندئذ يكون قابلاً للتداول شأنه في ذلك شأن الشيك.

والقاعدة أن إصدار أمر النقل لا يترتب عليه أي أثر بالنسبة للمستفيد، إذ لا ينشأ حق المستفيد على المبلغ الوارد بأمر النقل إلا من وقت تنفيذه بقيد هذا المبلغ في الجانب الدائن من حسابه.

ومادام الأمر كذلك، **فيجوز للعميل الأمر الرجوع** في أمر النقل والتصرف في مقابل الوفاء، كما يجوز له التصرف في مقابل الوفاء إذا كان أقل من المبلغ المذكور في أمر النقل ورفض المستفيد، أن يقيد هذا المقابل الناقص في حسابه.

لكن تجدر الملاحظة أنه في حالة ما إذا أتفق العميل مع المستفيد على أن يتقدم هذا الأخير بنفسه إلى البنك بأمر النقل، لا يجوز للعميل الأمر الرجوع في الأمر حتي ولو لم يكن القيد قد تم في الجانب الدائن من حساب المستفيد.

تحقق من صحة أمر النقل والأسراع في تنفيذه

جب علي البنك أن يتحقق من صحته ومراجعة بياناته والتأكد من صحة توقيع العميل الأمر .
 لكن يمتنع علي البنك تحري صحة العملية التي صدر أمر النقل لتسويتها .
 ويجب علي البنك الأسراع في تنفيذ أمر النقل ، وإلا انعقدت مسؤوليته عما يسببه التأخر في التنفيذ من أضرار .
 ومع ذلك يجوز الاتفاق علي أرجاء تنفيذ أوامر النقل الصادرة من العميل الأمر أو المقدمة من المستفيد مباشرة إلي آخر اليوم لتنفيذها مع غيرها من الأوامر التي من نوعها والصادرة في ذات اليوم .

ج) القيد في حساب المستفيد

تنتهي عملية النقل المصرفي بقيد المبلغ الوارد بامر النقل في الجانب المدين من حساب العميل الأمر وفي الجانب الدائن من حساب المستفيد ، ويختلف وقت انتهاء العملية ومكانها بحسب ما إذا كان النقل المصرفي داخلياً أم خارجياً .
 فإذا كان النقل داخلياً ، فلا صعوبة في الأمر حيث يتم قيد المبلغ محل الأمر في نفس الوقت وذلك بكتابه مرة في الجانب المدين من حساب العميل الأمر ومرة أخرى في الجانب الدائن من حساب المستفيد .
 أما إذا كان النقل خارجياً ، فتنتهي عملية النقل ويتحدد تاريخها بقيام بنك المستفيد بقيد مبلغ الأمر في الجانب الدائن من حساب هذا الأخير ، وهو يقوم بهذا القيد باعتباره وكيلًا عن بنك العميل الأمر .

أثار النقل المصرفي

(أ) إذا تمت عملية النقل المصرفي ، فإن البنك ينقص من رصيد العميل الأمر في الحساب ، إذا كان هذا الرصيد يجاوز المبلغ محل النقل ، أو يضيف إليه إذا كان أقل من المبلغ المذكور ، ففي الفرض الأول يعتبر العميل صاحباً من الرصيد وحاصلاً علي ائتمان من البنك ، أي مقترضاً ، في الفرض الثاني .
 أما بالنسبة للمستفيد ، فإن عملية النقل تعتبر بمثابة إيداع في حسابه للمبلغ الوارد بأمر النقل ، ومن ثم ينشأ له حق مباشر قبل البنك في هذا المبلغ لأنه يعتبر مالكاً له من وقت القيد .
 أما في العلاقة بين العميل الأمر والمستفيد ، فإن عملية النقل المصرفي تعتبر وفاء مبرئاً لخدمة العميل ، ولذلك يبقى الدين الذي صدر أمل النقل وفاء له قائماً بتأميناته وملحقاته إلي أن يقيد القيمة فعلاً في الجانب الدائن من حساب المستفيد .
 (ب) والواقع أن أهمية دور البنك الذي يجري القيد واضحة ، لذلك فإن التزامه دقيق ، ومسئوليته كثيراً ما تثار ، فهو مسئول إذا لم يتحقق من صحة توقيع العميل الأمر ، وهو مسئول كذلك عن الغلط في القيد .

مع أطيب التمنيات بالنجاح والتوفيق

مع تحيات أ. محمد عبد الستار